الأمم المتحدة S/PV.9884

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9884**

الإثنين، 24 آذار/مارس 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد راسموسن/السيدة لاندي	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	باكستان	السيد فاطمي
	بنما	السيد أشا فاسكيس
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيدة كانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد كانو
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

تعزيز القدرة على التكيّف في عمليات الأمم المتحدة للسلام: الاستجابة للواقع الجديد

رسالة مؤرخة 6 آذار/مارس 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة (S/2025/141)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

تعزيز القدرة على التكيّف في عمليات الأمم المتحدة للسلام: الاستجابة للواقع الجديد

رسالة مؤرخة 6 آذار/مارس 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة (S/2025/141)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. فحضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

أمام كل عضو قائمة بالمتكلمين الذين طلبوا المشاركة في مناقشة اليوم وفقا للمادتين 37 و 39 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، فضلا عن الممارسة السابقة للمجلس في هذا الصدد. ونقترح دعوتهم للمشاركة في هذه الجلسة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2025/141، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 6 آذار/مارس 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة، تحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر حكومة الدانمرك على عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى.

إن عمليات الأمم المتحدة للسلام تصون سلامة الناس والمجتمعات في بعض أكثر الأماكن بؤسا على وجه الأرض. وتتألف هذه العمليات من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ويتراوح عملها من الإنذار المبكر إلى الدبلوماسية الوقائية، ومن صنع السلام إلى التحقق من اتفاقات السلام وحماية المدنيين، ومن التفاوض على وقف إطلاق النار إلى مساعدة الأطراف على تنفيذه في الميدان، وإلى الدعم الانتخابي وبعثات المراقبة. وتمثل هذه العمليات مجتمعة أداة بالغة الأهمية تحت تصرف مجلس الأمن لصون السلام والأمن الدوليين في مجموعة متنوعة من السياقات.

ومنذ نشر أول بعثة سياسية خاصة وأول عملية لحفظ السلام في عام 1948، زادت عملياتنا للسلام، وتكيفت وتطورت. وأتاحت لنا مرارا وتكرارا إعداد استجابات مصممة خصيصا لإنقاذ الأرواح، والحد من العنف، والحيلولة دون اتساع نطاق النزاعات المميتة وامتداد تداعياتها، ووقف الفظائع. وليست عمليات السلام مصممة لتكون مثالا فعالا على تعددية الأطراف في الواقع العملي فحسب، بل لتكون أيضا مثالا

فعالا من حيث التكلفة. وهي في أفضل حالاتها تبين كيف يخف العبء الذي تتحمله فرادى البلدان بمفردها عندما تتضافر جهود الأمم المتحدة لمواجهة التحديات.

لكن عمليات السلام، كما نعلم جميعا، تواجه عوائق جدية تتطلب نُهجا جديدة. فقد أصبحت الحروب أكثر تعقيدا وأشد فتكا. وتستمر لفترات أطول وتزداد تشابكا في الديناميات العالمية والإقليمية. وتزداد صعوبة تحقيق التسويات التفاوضية. وفي الوقت نفسه، تواجه عملياتنا للسلام تفاعلا معقدا بين التهديدات التي لا يحترم الكثير منها الحدود الوطنية. والإرهاب والجماعات المتطرفة، والجريمة المنظمة، واستخدام التكنولوجيات الجديدة كسلاح، وآثار تغير المناخ، كلها أمور تختبر قدراتنا على الاستجابة. ويؤسفني أن أقول إن الانقسامات الجيوسياسية تقوض السلام. إن الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف التي أتاحت إدارة التوترات وحافظت على الاستقرار لعقود من الزمن آخذة في التآكل. وتتفشى الانتهاكات للقانون الدولي وحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، دون أي عواقب على ما يبدو. وهناك نقص في الثقة بين البلدان والمناطق وداخلها. وكل هذه التحديات وغيرها تؤجج نيران النزاعات. وفي هذه الأثناء، فإن استجاباتنا للسلام تواجه صعوبات. ونرى تباينا مستمرا بين الولايات والموارد المتاحة. ونرى اختلافات متزايدة في وجهات النظر، بما في ذلك في المجلس نفسه، حول الكيفية التي ينبغي أن تعمل بها عمليات السلام، وفي ظل أي ظروف وبأي ولايات ينبغي نشرها وإلى متى ينبغي نشرها.

وهذا تشخيص قاتم، ولكن يجب أن نواجه الحقائق. والخبر السار هو أن الدول الأعضاء التزمت، من خلال ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، بالعمل لتكييف عمليات السلام من أجل المستقبل. وهذه فرصة مهمة لاكتساب فهم مشترك للعوامل التي تؤدي لنجاح عمليات السلام، وما الذي يعيق فعاليتها وما هي النماذج الجديدة التي يمكننا استخدامها لجعل العمليات أقدر على التكيف والمرونة والصمود، مع الاعتراف بالقيود التي تحد من إمكانياتها في الحالات التي لا يوجد فيه سلام يُذكر لحفظه أو التي ينعدم فيه السلام.

ومقترحاتي الأخيرة التي قدمتها للمجلس في سياق هايتي مثال جيد على ذلك. ويجب أن نواصل العمل من أجل عملية سياسية – يقودها شعب هايتي ويمتلك زمامها – تعيد المؤسسات الديمقراطية من خلال الانتخابات. وللأمم المتحدة دور واضح يتعين أن تؤديه في دعم الاستقرار والأمن، مع معالجة الأسباب الجذرية للأزمة المروعة. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتحمل مسؤولية النفقات اللوجستية والتشغيلية، بما في ذلك النقل والقدرات الطبية وتقديم الدعم للشرطة الوطنية، بما يمكنها من دعم قوة دولية تنشئها الدول الأعضاء، ويجعلها قادرة على مواجهة العصابات في هايتي وتهيئة الظروف الملائمة لإحلال السلام. ويتم دفع رواتب أفراد القوة من خلال الصندوق الاستئماني الموجود بالفعل. وهذا مثال جيد على كيفية تصميم نهج مخصص وجماعي لعمليات السلام في بيئة بالغة التعقيد والخطورة.

وتشمل الأمثلة الأخرى على تكييف عملياتنا للسلام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي وضعت مؤخراً خطة تكيف لدعم الأطراف في الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار 1701 (2006)، وعملياتنا في أبيي في السودان حيث أعدنا تشكيل عملياتنا للسلام في شكل قوة متعددة الجنسيات. كما نرى بشكل متزايد الفوائد الهائلة لتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. والقرار 2719 (2023) مثال مهم

على ذلك. وقد أدى هذا الإنجاز إلى رفع شراكتنا مع الاتحاد الأفريقي إلى مستوى جديد حيث نعمل لإنشاء بعثات لإنفاذ السلام تحت مسؤولية الاتحاد الأفريقي بدعم من الأمم المتحدة. ونعمل الآن بنشاط على نطاق الأمانة العامة للمنظمتين من أجل تحقيق الرؤية التي يتوخاها القرار، وأحث أعضاء المجلس على دعم ذلك العمل بشكل كامل.

وقد حان الوقت للاستفادة من تلك الأمثلة ومواصلة تكييف عملياتنا للسلام مع التحديات الحالية والمستقبلية. ويجري العمل الآن في استعراض جميع أشكال عمليات السلام، على النحو الذي طلبته الدول الأعضاء في ميثاق المستقبل. وسيهدف الاستعراض إلى فحص تلك الأدوات بشكل نقدي واقتراح توصيات ملموسة لجعلها ملائمة للعصر الحالي. وسيتضمن ذلك إجراء مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء والجهات الأخرى لتوجيهنا وإرشادنا في وضع التوصيات. وسيعتمد الاستعراض على التحليل الوارد في الخطة الجديدة للسلام. وسيستند إلى أول دراسة شاملة لتاريخ البعثات السياسية الخاصة خلال 80 عاماً من عمر الأمم المتحدة، والتي ستصدر قريباً. وسيجسد الاستعراض الدعوة الصادرة عن ميثاق المستقبل إلى ضمان تواصل عمليات السلام في أبكر مرحلة ممكنة في التخطيط للعمليات الانتقالية مع البلدان المضيفة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمجموعات المحلية والإقليمية. كما يتماشى الاستعراض مع دعوة الميثاق إلى المجلس بضمان أن تسترشد عمليات السلام بولايات واضحة وواقعية وقابلة للتحقيق وذات مراحل محددة، تتضمن استراتيجيات خروج وخططا انتقالية قابلة للتطبيق. وسيستند إلى المناقشات التي تجري في إطار التحضير للمؤتمر الوزاري لحفظ السلام الذي سيُعقد في برلين في أيار/مايو، مع التركيز على مستقبل حفظ السلام.

(تكلم بالفرنسية)

وطوال فترة الاستعراض، سنجري مشاورات واسعة النطاق من أجل الحصول على أوسع طيف ممكن من الآراء والاستفادة من الخبرات العالمية، بدءاً من خبرات الدول الأعضاء والدول المضيفة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة والمساهمين الماليين، وانتهاء بخبرات المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، بالإضافة إلى خبرات كبار المسؤولين والخبراء لدينا في عمليات الأمم المتحدة للسلام والأمانة العامة. وبالطبع، سيساعد هذا الاستعراض في إثراء جهودنا من خلال مبادرة الأمم المتحدة 80 بهدف إيجاد أوجه كفاءة وتحسينات في جميع مجالات عملنا، نظراً لتحديات التمويل المستمرة التي نواجهها كمنظمة.

وتوفر المناقشة المفتوحة اليوم فرصة حيوية للمجلس لتبادل وجهات النظر والأفكار لإثراء عملية الاستعراض. وأحث جميع الأعضاء على الإسهام. وأدعو المجلس إلى مواصلة العمل من أجل التغلب على الانقسامات والخلافات حول عمليات السلام وبناء الدعم السياسي الموحد والمتسق الذي تحتاجه بشدة عملياتنا للسلام – وكذلك النساء والرجال الذين يضطلعون بها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة روسو.

السيدة روسو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوة المعهد الدولي للسلام إلى المشاركة في مناقشة اليوم حول تعزيز القدرة على التكيف في عمليات الأمم المتحدة للسلام. إنه لمن دواعي سروري أن أكون هنا وأن أتحدث اليوم عن موضوع يقع في صميم عمل المعهد.

منذ ما يقرب من 80 عاماً مضت، تأسست الأمم المتحدة باعتبارها، أولاً وقبل كل شيء، منظمة لصون السلام. وكانت عمليات الأمم المتحدة للسلام أداة رئيسية لتحقيق ذلك الهدف. وعلى مر العقود، نجحت بعثات الأمم المتحدة في كثير من الأحيان في مناطق متعددة من العالم؛ وتشمل تلك النجاحات عمليات في السلفادور وموزامبيق وسيراليون وناميبيا وكولومبيا وكمبوديا وتيمور – ليشتي وغيرها. وحتى في الحالات التي لم تنفذ فيها البعثات ولاياتها بالكامل، فإن ما يسمى بالفشل غالباً ما يكون مرتبطاً بخطورة السياق أكثر من ارتباطه بفشل الأداة نفسها. ومع ذلك، عندما ننظر إلى العالم اليوم، ربما يتساءل البعض عما إذا كانت الأمم المتحدة قد ضلت طريقها كمنظمة سلام وأنها أصبحت غير قادرة على معالجة بعض من أكبر الأزمات في العالم، بما في ذلك في بعض السياقات التي تنتشر فيها بعثات.

إن فعالية عمليات السلام واحدة من أكثر النتائج التي تم التحقق منها في أدبيات العلاقات الدولية والتي تبين أن عمليات الأمم المتحدة للسلام يمكنها أن تقصر مدة النزاع وأن تعزز استدامة السلام وأن تمنع امتداد النزاع إلى البلدان المجاورة، فضلا عن حماية المدنيين من العنف. ومع ذلك، غالبا ما يكون هناك تنافر بين تلك النتائج والتجارب الحياتية لأولئك الذين يعيشون في بيئات النزاع. فعمليات السلام ليست أداة مثالية ولكنها من بين أفضل تدابير الأمن الجماعي لدينا، ولا غنى عن دور الأمم المتحدة في قيادة البعثات ودعمها. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أعرض بإيجاز أربع توصيات مقدمة إلى المجلس والأمين العام للنظر فيها بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تنفذ عمليات سلام تصلح لمعالجة الأزمات الحالية والناشئة.

أولا، هناك حاجة للعودة إلى ثقافة أقوى للتخطيط داخل الأمانة العامة. وقد صدرت توصيات بذلك في العديد من الاستعراضات البارزة لعمليات السلام وجرى تحديد هذا الأمر في الدراسة المستقلة الأخيرة التي أجرتها إدارة عمليات السلام والتي اعتبرت التخطيط قدرة رئيسية مطلوبة لدعم النماذج الجديدة ومستقبل عمليات السلام. وتحدد مبادرة الأمم المتحدة 2,0 خماسية التغيير التي أطلقها الأمين العام أن هناك حاجة إلى ثقافة استشرافية لتزويد المنظمة بالقدرات اللازمة لتمييز الاتجاهات الناشئة وتوقع التحولات المحتملة والاستجابة بشكل استباقي. وبموجب الفصل الخامس عشر من ميثاق الأمم المتحدة، ليس هناك ما يمنع الأمانة العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، من القيام بالتخطيط المسبق دون تلقي تعليمات من مجلس الأمن. ومع ذلك، فقد حالت العوائق البيروقراطية والسياسية دون تأصل ثقافة التخطيط تلك في عمل الأمانة العامة بشأن عمليات السلام.

ولتمكين هذا النوع من الاستجابات المبتكرة والمرنة التي تتطلبها نزاعات اليوم، تحتاج الأمم المتحدة إلى أكثر من مجرد قدرة أكبر على التخطيط؛ إذ ينبغي أن يشارك المسؤولون أيضاً في تخطيط السيناريوهات بشكل منتظم وأن يتم تشجيعهم على المخاطرة وطرح أفكار جديدة.

ويتطلب ذلك تحولا ثقافيا لضمان عدم الاستجابة لأوقات الأزمة بطرق التفكير المعتادة والنهج النمطية. لن يساعد هذا التحول الثقافي على تيسير وضع استجابات أكثر ملاءمة عندما تنشأ الحاجة لنشر بعثات جديدة فحسب، ولكنه سيساعد أيضا البعثات الحالية على تحسين التكيف طوال دورة حياتها.

ثانيا، وفي سياق متصل، يجب على الأمم المتحدة أن تتبنى ثقافة تحمل المخاطر فيما يتعلق بعمليات السلام. وفي إطار عملي كباحثة، أسمع مرارا وتكرارا من حفظة السلام أنهم يخشون المخاطرة وارتكاب الأخطاء. وأدت الأزمات الأخيرة إلى ترسيخ هذا التفكير، حيث يشعر حفظة السلام في كثير من الأحيان أن أفضل ما يمكنهم فعله هو أن يتجنبوا المشاكل وألا يثيروا أي ضجة. ويعاني الأفراد من تثبيط هيكلي عن تجربة أمور جديدة وعن رفع تقارير بشأن ما يصلح في الميدان خوفا من أن تعاني ميزانياتهم ووظائفهم من العواقب. تتطلب أساليب العمل الجديدة والمبتكرة شجاعة وثقافة تفسح المجال للتجربة، بل والفشل، بهدف التعلم والتحسين. ويجب أن تأتي هذه الثقافة من القمة، من الأمانة العامة ومن الدول الأعضاء.

ثالثا، في حين أنه لا يمكن تجاهل الحقائق السياسية عند التخطيط للبعثات والابتكار، ينبغي للأمانة العامة ألا تمارس الرقابة الذاتية عندما يتعلق الأمر بخيارات تبدو غير مجدية من الناحية السياسية. قبل خمسة وعشرين عاما، أشار تقرير الإبراهيمي (انظر S/2000/809) إلى أن الأمانة العامة ينبغي أن تبلغ المجلس بما يتعين عليه أن يسمعه، لا ما يريد أن يسمعه. ولكن نظرا لأن الحيز السياسي داخل المجلس قد أصبح مقيدا للغاية، فهناك خطر من أن تفرض الأمانة العامة رقابة على نفسها وتخفض بشكل استباقي سقف ما هو ممكن. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تعرض على المجلس مجموعة واسعة من الخيارات وأن تترك للمجلس مهمة تعديل السقف إذا لم يتمكن من التغلب على انقساماته السياسية. وتتطلب سياقات مثل سياقي السودان وهايتي أفكارا جريئة، ويستحق الناس في هذه البلدان إجراءات طموحة.

رابعا، ينبغي للمجلس أن ينظر في كل من المزايا والمخاطر التي ينطوي عليها اتباع نهج نموذجي إزاء عمليات السلام. وفي إطار النهج النموذجي، يجري التعامل مع مجموعات الأنشطة التي صدر بها تكليف، مثل الدعم الانتخابي ورصد حالة حقوق الإنسان وإصلاح القطاع الأمني، على أنها لبنات يمكن زيادتها أو تقليلها على مدى عمر بعثة ما. كما أن هذا النهج يستدعي مشاركة مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة، حيث يقود فريق الأمم المتحدة القطري، على سبيل المثال، أنشطة بناء السلام بينما تركز البعثة على مجموعة أضيق نطاقا من مهام حفظ السلام. ويوفر هذا النهج مزايا بتشجيع الاستجابات الأكثر ملاءمة لفرادي السياقات، ومواءمة الولايات مع الموارد المتاحة، وربما تخفيف بعض الحواجز السياسية داخل المجلس ومع الدولة المضيفة من أجل تحقيق الموافقة. ويمكن أيضا أن يخفف هذا النهج من المصاعب التي تصاحب مراحل انتقال البعثات بتقليص بعض مهام حفظ السلام، حتى مع استمرار أنشطة بناء السلام الأخرى.

وفي الوقت نفسه، هناك مخاطر يجب أخذها في الاعتبار. فلئن كان من الصحيح أنه قد تضاف بعض المهام في إطار الولايات المتعددة الأبعاد بناء على طلب أعضاء المجلس، فإنها تدرج أيضا من منطلق الاعتراف بأن توطيد السلام يتطلب أكثر من مجرد توقيع اتفاق سلام أو إجراء انتخابات. وحتى لو نحينا جانبا الالتزام المعياري باتباع نهج متمحورة حول الإنسان، فهناك عدد كبيا من الأدلة على أهمية

تحسين العلاقات بين الدولة والمجتمع، ودعم العمليات على مستوى المجتمع المحلي وحماية المدنيين في سياق توطيد السلام. وفي حين أن هدف النهج النموذجي ليس تجاهل هذه الجوانب الأشمل لبناء السلام، فقد يُضرب بها عرض الحائط إذا اعتبرها المجلس أو الدول المضيفة اختيارية. وللتوضيح، مرة أخرى: فإن هذه الأنشطة ليست مجرد أنشطة يستحب الاضطلاع بها، بل هي ضرورية لبناء سلام مستدام.

وفي الختام، أود أن أقول كلمة عن استعراض مستقبل جميع أشكال عمليات السلام، على النحو الذي دعا إليه ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79). وفي حين أن الأمانة العامة ستضطلع بدور رئيسي وريادي في تنفيذ هذا الطلب من الدول الأعضاء، فإن الأطراف المعنية من خارج الأمم المتحدة لها أيضا دور حاسم تضطلع به. لدى منظمات المجتمع المدني والأشخاص الذين يعيشون في سياقات عمليات السلام الحالية أو السابقة قيمة مضافة فريدة من حيث التفكير فيما يصلح وما لا يصلح، وينبغي مراعاة وجهات نظرهم في إطار نهج متمحور حول الإنسان. وعلاوة على ذلك، راكم الأكاديميون والخبراء الآخرون رصيدا كبيرا من المعارف بشأن عمليات الأمم المتحدة للسلام، ويمكن أن تكمل منظوراتهم وجهة النظر الداخلية لتوفير صورة أوسع نطاقا عن الفرص والتحديات التي تواجه العمليات التي تقودها الأمم المتحدة.

ولتحقيق هذه الغاية، يدعو المعهد الدولي للسلام، إلى جانب منظمات المجتمع المدني الأخرى، إلى اتباع نهج داخلي – خارجي يستند إلى الخبرة الكبيرة لمجموعة واسعة وأقاليمية من الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني والخبراء المستقلين. وما فتئت "الجهات الفاعلة الثالثة في الأمم المتحدة" تؤدي دورا مهما في الترويج لأفكار جديدة وفي مساءلة الأمم المتحدة عن أدائها، ونرى أن هذا الدور جزء لا يتجزأ من استعراض عمليات السلام. ولذلك، ندعو الأمين العام والدول الأعضاء إلى الاعتراف بهذا الدور وتيسير إشراك الجهات الفاعلة الثالثة التابعة للأمم المتحدة في عملية الاستعراض، بالشراكة مع الأمانة العامة.

إن عالمنا يحتاج إلى أمم متحدة قوية وشاملة وقادرة على تولي القيادة العالمية في مجال السلام. ويتطلب الأمر قيادة جريئة ورؤية واضحة وتفكيرا طموحا. وهذه ليست مهمة سهلة. بيد أن صعوبتها تدل على أهميتها. وأشكركم، سيدي الرئيس، على السماح لي بمشاطرة أفكاري.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة روسو على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية الدانمرك.

أود أن أبدأ بشكر الأمين العام غوتيريش والسيدة روسو، من المعهد الدولي للسلام، على إحاطتيهما الثاقبتين. إن هدفنا المشترك هو تحسين عمليات الأمم المتحدة للسلام. ولتحقيق هذا الهدف، فإن التزامهما وتوصياتهما مهمة حقا. وأود أيضا أن أتقدم بجزيل الشكر للزملاء والأصدقاء الذين قطعوا مسافات طويلة للانضمام إلينا هنا اليوم. وأخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر الزميلين العضوين المنتخبين باكستان وجمهورية كوريا على انضمامهما إلى الدانمرك لتشكيل ثلاثي المجلس المخصص لعمليات الأمم المتحدة للسلام.

لنا جميعا مصلحة قوية مشتركة في جعل عمليات الأمم المتحدة للسلام ملائمة للغرض في عالم سريع التغير. وبالنسبة للدانمرك، فإن نقطة البداية واضحة: فلا غنى عن عمليات الأمم المتحدة للسلام في صون السلام والأمن الدوليين رغم أوجه القصور التي تعتريها. وبالنسبة للملايين، يعتبر العلم الأزرق

والخوذ الزرقاء رمزين للأمل. وبالنسبة للأسر التي تحتمي في مخيم للنازحين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فهما يعنيان الحماية. وبالنسبة للمجتمعات المتأثرة بتغير المناخ في جنوب السودان، فيعنيان الدعم. أما بالنسبة للنساء والفتيات اللاتي يواجهن المحو والاضطهاد في أفغانستان، فإن العلم الأزرق يعني الإدماج. وعمليات الأمم المتحدة للسلام هي أحد الأمثلة على تنفيذ وعد ميثاق الأمم المتحدة. وأود بالتالي أن أتوجه بالشكر أيضا إلى النساء والرجال من جميع أنحاء العالم الذين يعرضون أنفسهم للخطر تحت راية الأمم المتحدة. فسلامتهم وأمنهم ضروريان للوفاء بالولايات الحيوية الصادرة عن المجلس. ولكن مثلما تطورت النزاعات والاحتياجات في جميع أنحاء العالم، يجب أن تتطور أدواتنا أيضا.

وتأتي مناقشتنا اليوم في لحظة محورية. ففي أيلول/سبتمبر، اعتمد قادة العالم ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79). ودعوا إلى إجراء استعراض لمستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام بجميع أشكالها. وتتيح مناقشتنا اليوم فرصة للتقييم وإعادة التنظيم وإعادة الالتزام، والأهم من ذلك، تمهيد الطريق لأدوات ملائمة للغرض. وأود أن أطرح ثلاث توصيات: واحدة بشأن الولايات، وواحدة بشأن الشراكات، وأخرى بشأن المرأة والسلام والأمن.

أولا، يجب أن تتجاوز عمليات السلام في المستقبل اتباع نهج واحد مناسب للجميع. فلكي نفهم النزاع، يجب أن نتقبل التعقيد، ويجب أن نتمسك بأولوية السياسة. فلا يوجد بلدان متشابهتان. ولا نزاعان متماثلان. ويتعين علينا الابتعاد عن النماذج الثابتة والأخذ بنهج جديدة أكثر مرونة. وذلك يعني أيضا تخطيطا أفضل وخططا انتقالية واستراتيجيات خروج قابلة للتطبيق. وبالنسبة للدانمرك، من الواضح أنه، من أجل القيام بذلك، يجب أن تكون ولايات البعثات مرنة وواقعية. ويجب أن تستند إلى استراتيجيات سياسية واضحة تمكن البعثات من تنفيذ مهامها مع تغير النزاع بمرور الوقت لتحقيق حماية المدنيين ونتائج بناء السلام، بما في ذلك حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولمجلس الأمن دور رئيسي. ولا بد له من إبداء الإرادة السياسية. ويجب أن يكون يقظا ومتجاوبا. ويجب أن يتحلى بالشجاعة لتكييف الولايات القائمة في ضوء تغير ديناميات النزاع.

ثانيا، كما أنه لا يمكن لأي دولة أن تتصدي للنزاعات بمفردها، فإن السلام جهد جماعي. ولذلك، ستعمل الأمم المتحدة دائما في بيئة تكون فيها جنبا إلى جنب مع الجهات الفاعلة الأخرى. وفي هذا الصدد، يجب أن نعيد التفكير في الشراكات. فعلى جميع المستويات، تشكل الجهات الفاعلة المحلية عوامل حاسمة في الأخذ بزمام الأمور وتحقيق السلام المستدام. ويشمل ذلك توثيق التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي. ولذلك، فإن الدانمرك تؤيد بالكامل القرار 2719 (2023) بشأن عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ونشجع بقوة على تنفيذه، بما يشمل الجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. فلكل منهما مزاياه النسبية والتكاملية. وفي السياق ذاته، تمتلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها معارف وخبرات وشبكات قيّمة. وتتيح لجنة بناء السلام منبراً فريداً للحوار. فهل ينبغي لنا الاستفادة من هذه الموارد؟ بالطبع، ينبغي لنا ذلك. ولا يتعلق الأمر هنا بتجاوز الولايات. وإنما يتعلق باستخدامها إلى أقصى إمكاناتها وتجميع مواردنا بدلاً من اكتنازها.

ثالثاً، يجب أن تظل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ذات أهمية محورية. إننا نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الخطة هذا العام، ولكن لا يزال الطريق طويلاً. ويجب أن نستجيب

للدعوات الواردة في الخطة الجديدة للسلام وميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79). ويجب أن نعيد الالتزام بتحقيق المساواة للمرأة وحمايتها ومشاركتها في عمليات السلام. ولأكن واضحا: إن المساواة بين الجنسين لا يمكن أن تنتظر حتى وقت حلول السلام. وفي النزاعات في جميع أنحاء العالم، تطالب المرأة بمكانها الصحيح حول طاولة المفاوضات. وإشراك النساء ليس الخطوة السليمة التي ينبغي اتخاذها فحسب؛ بل إن من الذكاء القيام بذلك. فعمليات السلام الشاملة للجميع تؤدي إلى سلام أكثر ديمومة.

وفي حين أن هناك مجالا كبيرا – وحاجة كبيرة – للتغيير، يجب أن تظل بعض الأساسيات قائمة. فالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي حقوق الإنسان غير قابلين للتفاوض، وكذلك المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي بغض النظر عن الجهة التي ترتكبها. ويوفر ذلك أساساً قوياً للتطور المستمر لعمليات الأمم المتحدة للسلام.

في الختام، فإن عمليات السلام أداة لا غنى عنها لتحقيق السلام والاستقرار. وهذا هو الحال منذ أكثر من 75 عاماً. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا للحفاظ على تحديث تلك الأداة وملاءمتها للغرض منها. ونحن مدينون بذلك لمن يعيشون في مناطق النزاع اليوم. ونحن مدينون بذلك للأجيال القادمة.

أتطلع إلى الاستماع إلى البيانات التي سيُدلى بها وأشكر أعضاء المجلس مرة أخرى على انضمامهم إلى هذه المناقشة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لوزير خارجية جمهورية بنما.

السيد أتشا فاسكيس (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر وفد الدانمرك على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي جاءت في وقتها المناسب. كما نشكر الأمين العام والسيدة جينا روسو، مديرة البحوث في المعهد الدولي للسلام، على إسهاماتهما القيمة التي تُظهر وتؤكد من جديد الأسباب التي تجعل من عمليات السلام وتعددية الأطراف ركائز أساسية لصون وضمان السلام والأمن الدوليين. فعمليات السلام تتطور ويجب أن تتكيف ولاياتها مع الواقع الجديد. ونواجه أشكال عدم مساواة لا يمكن تحملها في المجالين الاجتماعي والاقتصادي وصراعات على الموارد الطبيعية وتكنولوجيات جديدة والتطرف. وكل هذه التحديات مترابطة مع بعضها بعضا وتتجاوز تبعاتها الحدود القائمة بين الدول.

ونشجع الحاضرين على أخذ عناصر المناخ والسلام والأمن في الاعتبار في كل قرار وفي كل مرحلة من مراحل عملية السلام. وندرك أن هناك صلة بين نقص الموارد الحيوية مثل المياه والغذاء والتربة الخصبة كأسباب للنزاعات التي تؤدي إلى الأنشطة الإجرامية وما تقوم به العصابات من تجنيد لأعضائها. وتعتقد بنما أن هذه المسألة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلام والأمن الدوليين.

في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هناك تهديد كبير تمثله الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، إلى جانب حملات المعلومات المضللة التي تفاقم أزمة الثقة الخطيرة بالفعل في المؤسسات والنظام العالمي. وإذا لم يتم التصدي لهذا التهديد بشكل صحيح، فإنه سيعرض السلام والأمن الدوليين للخطر. كما أن التأثير المزعزع للاستقرار لهذه الأمور يعيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول ويسرع من إضعاف

الدول ومؤسساتها، مما يزيد من الفساد. كما أنه يقوض الديمقراطية من خلال تشجيع العنف والتسبب في النزوح القسري والنزاع الداخلي والهجرة غير النظامية. وعلى سبيل المثال، فإن حالة هايتي مثال مؤسف على الكيفية التي يمكن بها للجريمة المنظمة المحلية والدولية أن تؤجج النزاعات أو تطيل أمدها أو تفاقمها من خلال تمويل الجماعات الإجرامية وتوفير الموارد غير المشروعة لها. وتعترف بنما، تحت قيادة الرئيس خوسيه راؤول مولينو كينتيرو، بجهود البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي. غير أننا نأسف لأنها غير كافية. ولذلك، ندعو إلى تهيئة الظروف اللازمة لكي يكون لأعمالنا تأثير حقيقي. وفي هذا الصدد، نعرب عن استعدادنا لدعم الخيارات المعروضة في رسالة الأمين العام لتعزيز كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني، بما في ذلك إمكانية إنشاء مكتب دعم مخصص للبعثة (انظر S/2025/122). وعلاوة على ذلك، نؤكد أهمية وجود خريطة طريق لتقييم الانتقال المحتمل إلى عملية لحفظ السلام.

وتدعو بنما الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم شعب هايتي النبيل الذي تحاصره العصابات الإجرامية التي تواصل إبقاء رمز الحرية والاستقلال في الأمريكتين غارقاً في أكبر مأساة من الحزن والمعاناة في تاريخه.

وللحيلولة دون وقوع المزيد من المآسي من هذا القبيل وللتخفيف من وطأة المأساة في هايتي، ترى بنما أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ على وجه السرعة نهجا دائما للوقاية وبناء السلام، وذلك في جميع جوانب عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ولن نتمكن من تحسين قدرتنا على الاستجابة وتنشيط عمليات السلام إلا من خلال الحوار المستمر والالتزام السياسي الحقيقي والدفاع عن تعددية الأطراف وتعزيز المؤسسات الديمقراطية.

إننا ندعو إلى أن تعالج بعثات السلام المستقبلية الأسباب الهيكلية للأزمات من جذورها وأن تضم عنصرا محليا ومدنيا وسياسيا أكبر. ونؤكد في هذا الصدد، من منطلق إحدى التجارب الناجحة في منطقتنا، على الالتزام بالعدالة التصالحية في جارتنا، كولومبيا، التي يمثل نهجها الشامل والمتعدد القطاعات إزاء عملية السلام نموذجاً يُحتذى به. ففي كولومبيا، ومن خلال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، أظهرت لنا عمليات السلام أن العدالة تتحقق عندما تضع أطراف النزاع مصالحها السياسية جانباً وتؤكد التزامها بكرامة الشعب.

كما يجب ألا ننسى أن من الضروري ضمان أمن قوات حفظ السلام من النواحي الجسدية والنفسية والعاطفية. فالمخاطر التي يواجهونها في الميدان تزداد تعقيداً وتتسبب في آثار ما بعد الصدمة التي تؤثر على أدائهم والتي يمكن أن تعرض نجاح العمليات وسمعة الأمم المتحدة للخطر.

إذا أردنا حقا تنشيط عمليات السلام، فإنها يجب أن تستند إلى بناء السلام على مستوى القاعدة الشعبية لأن ذلك هو السبيل الوحيد لضمان التنمية الكاملة للسكان المحليين وتعزيز قدرتهم على الصمود لمنع الأزمات. وفي هذا الصدد، تؤدي عملية استعراض هيكل بناء السلام ولجنة بناء السلام دوراً أساسياً.

وقد أثبتت لجنة بناء السلام أنها آلية يمكن أن تساعد البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على امتلاك زمام عملياتها، وفي الوقت نفسه، عدم إغفال مشاركة جميع الجهات الفاعلة في صنع القرار. وفي هذا

السياق، تشجع بنما مشاركة النساء والشباب في عمليات المصالحة. فوجهات نظر كل من النساء والشباب وتوليهم لأدوار قيادية أمر أساسي لتحقيق السلام الدائم في المناطق التي تمر بمراحل انتقالية وفي مناطق النزاع. وهناك أدلة دامغة على أن اتفاقات السلام من المرجح أن تصمد عندما تكون المرأة طرفا رئيسيا في عمليات بناء السلام. وندعم رؤية الأمين العام لإيجاد أوجه تآزر بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية. وبالتالي، ينبغي تقييم وتطبيق الانتقال بين مراحل بعثات السلام بشكل أفضل من خلال اتباع نهج مصمم خصيصا محوره الإنسان، مع مراعاة الواقع الوطني لكل بلد.

ونرحب بالدراسة المستقلة عن مستقبل عمليات السلام باعتبارها خريطة طريق لتعزيز قدرة عمليات السلام على التكيف في ضوء مؤتمر برلين الوزاري المقرر عقده في أيار/مايو. ونأمل أن يعزز المؤتمر التزام الدول بضمان تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به من أجل حسن سير عمل النماذج الجديدة المقترحة.

وبالمثل، وكما ورد في الدراسة، فإننا ندعو بإلحاح إلى تعزيز تنسيق عمليات السلام مع السلطات المحلية والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ورابطة دول جنوب شرق آسيا ومنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية.

إن بعثات حفظ السلام يجب أن تحافظ على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ السلامة الإقليمية والسيادة، وهي مفاهيم وحقائق تدافع عنها بنما بحزم وشدة وتحميها، علما بأن اليوم هو اليوم الدولي للحق في معرفة الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولاحترام كرامة الضحايا. ونؤكد مجددا أن المجلس يمكنه التعويل على دعم بنما لمواصلة تعزيز تعددية الأطراف بوصفها آلية لمواجهة التحديات العالمية. ونلتزم بالدفاع عن النظام الذي بنيناه معًا والذي يجب أن يكون دائما بمثابة منارة لنا في السعي إلى تحقيق الصالح العام، مع احترام مبادئ القانون الدولي والإنساني والالتزام بها. وهذا التركيز والانفتاح على الابتكار هو وحده الكفيل بتنشيط الأمم المتحدة وعملياتها، وبالتالي تعزيز الاحترام الذي تستحقه هذه المؤسسة والشرعية التي بنتها وأثبتتها على مدار 80 عامًا من وجودها ويجب علينا أن ندعم هذه الشرعية.

السيدة كانغ (جمهورية كوريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر، بدوري، الأمين العام ومدير المعهد الدولي للسلام على إحاطتيهما الثاقبتين.

أود أن أبدأ بالإشادة بجميع حفظة السلام الذين يضطلعون بمهامهم بشجاعة رغم الظروف القاسية التي يواجهونها على الجبهات. فمنذ عام 1948، وعمليات الأمم المتحدة للسلام تشكل منارة أمل للملايين باعتبارها واحدة من أكثر الأدوات فعالية لتعزيز السلام والأمن العالميين. غير أن هذه العمليات تواجه الآن تحديات متزايدة التعقيد، بما في ذلك المنافسة الجيوسياسية المتزايدة والجريمة العابرة للحدود الوطنية واستخدام التكنولوجيات الناشئة كأسلحة وتصاعد الآثار السلبية لتغير المناخ. وتثير العمليات الانتقالية الأخيرة، مثل تلك التي شهدتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تساؤلات حول فعالية عمليات السلام وتؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز القدرة على التكيف.

وتأتي جلسة اليوم في الوقت المناسب تماما لأنها توفر فرصة هامة للتفكير في مستقبل حفظ السلام قبل المؤتمر الوزاري لحفظ السلام في أيار/مايو.

وتقترح جمهورية كوريا، بوصفها بلدا يساهم ماليا ويساهم بقوات منذ أمد طويل، أربعة نُهج رئيسية لتعزيز عمليات الأمم المتحدة للسلام.

أولا، يجب على مجلس الأمن أن ينشئ ولايات أكثر مرونة ومصممة خصيصاً من أجل التكيف مع الظروف المتغيرة والتطورات السياسية على أرض الواقع. ويتطلب هذا النهج تقييماً منتظماً، يتجاوز التجديدات الروتينية، لمعالجة التحديات المتعددة الأوجه التي نواجهها اليوم بفعالية. ويجب أن تقترن هذه الولايات المصممة خصيصاً باستراتيجيات سياسية واضحة وتمويل مستدام ويمكن التنبؤ به، فضلا عن التعاون مع الحكومات المضيفة وأصحاب المصلحة الرئيسيين. كما نشجع الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن على تيسير النقاش حول كيفية تحسين تكييف الولايات مع الواقع المتغير. ونرحب بالدراسة المستقلة الأخيرة التي أجرتها إدارة عمليات السلام ونتطلع إلى المشاركة في المزيد من المناقشات حول توصياتها القيمة واستراتيجياتها المستقبلية.

ثانيا، ينبغي وضع استراتيجيات شاملة تغطي دورة حياة عمليات السلام بأكملها استناداً إلى ولايات مصممة خصيصاً، مع مراعاة جميع المراحل المتوالية لعملية السلام – من الوقاية وحفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية في الأجل الطويل. وكما تم التأكيد عليه بوضوح في توصيات لجنة بناء السلام، يجب أن يراعي التخطيط في المراحل المبكرة سيناريوهات الانتقال والانسحاب لضمان الإجلاء الآمن لقوات حفظ السلام ومنع الانتكاس إلى النزاع. وفي هذا الصدد، فإن لجنة بناء السلام مؤهلة لتنسيق الجهود على نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجها. كما يتيح استعراض هيكل بناء السلام لعام 2025 فرصة مناسبة للنهوض بدور لجنة بناء السلام في المراحل الانتقالية لعمليات السلام وتعزيز نهج أكثر شمولاً. وتلتزم كوريا، بصفتها المنسق غير الرسمي بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، بإنشاء إطار تعاوني بين هذين الكيانين، بما يضمن مواءمة عمليات السلام بشكل فعال مع استراتيجيات بناء السلام طويلة الأجل.

ثالثا، إن تعزيز القدرات التكنولوجية لعمليات السلام أمر بالغ الأهمية لكفالة أن تكون هذه العمليات أكثر أمانًا ومراعية للبيئة بقدر أكبر. وبينما تطرح التكنولوجيات المتقدمة تحديات جديدة – مثل الطائرات المسيرة المسلحة والتهديدات الأمنية السيبرانية، فإنها توفر أيضاً فرصاً قيّمة لتحسين الفعالية التشغيلية وأنظمة الإنذار المبكر. وتشارك كوريا بنشاط في الجهود الرامية إلى تسخير التكنولوجيات من خلال توفير التدريب على التوعية بمخاطر المتفجرات والتدريب على التخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع للبلدان المساهمة بقوات في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في إطار برنامج الشراكة الثلاثية.

وعلاوة على ذلك، فإننا ننفذ مشروع المعسكرات الذكية لوحدة هانبيت الكورية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مع التركيز على تحسين أمن القواعد والاستدامة البيئية. ونتطلع إلى المشاركة في استضافة الاجتماع التحضيري الثالث للمؤتمر الوزاري لحفظ السلام مع باكستان في نيسان/أبريل القادم في إسلام آباد، حيث سنتبادل وجهات النظر حول تعزيز استخدام التكنولوجيات من أجل فعالية البعثات.

رابعا، يجب أن تعطي عمليات السلام الأولوية لاتباع نهج محوره الإنسان، مع احترام أولويات البلدان المضيفة والمسؤولية الوطنية. وهذا النهج لا يعتبر السكان المحليين مجرد مستفيدين من جهود حفظ السلام، بل مشاركين فاعلين في تنفيذ عملية السلام. وبناء الثقة مع الدول المضيفة والسكان المحليين أمر ضروري لنجاح أي بعثة ولكفالة أن تترك البعثة إرثا دائما وإيجابيا. وتلتزم كوريا، من جانبها، بتعزيز النهج الذي يتمحور حول الإنسان. وتعمل وحدتنا في جنوب السودان بنشاط لدعم مبادرات شعبية مثل زراعة الأرز والتدريب المهني لتحسين قدرة المجتمع المحلي على الصمود وضمان نوعية الحياة. ويؤدي الابتكار الاجتماعي، إلى جانب المساهمات التكنولوجية، دوراً رئيسيًا في تعزيز الثقة على المدى الطويل والحفاظ على السلام.

تؤكد جمهورية كوريا من جديد التزامها الثابت بالإسهام بفعالية في دفع جهود الإصلاح وتشكيل مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، بما في ذلك المبادرة الثلاثية مع الدانمرك وباكستان. وإذ نشارك في المناقشات الحاسمة الأهمية لهذا العام – التي تشمل بعثات حفظ السلام واستعراض هيكل بناء السلام واستعراض الأمين العام – فإننا نؤكد على أهمية ضمان أن تكون تلك العمليات منسقة بشكل جيد وتعزز بعضها بعضاً.

السيد فاطمي (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تهنئ باكستان الدانمرك على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن لهذا الشهر، ويسعدنا أن نراكم تترأسون شخصياً، سيدي الرئيس، هذه المناقشة المهمة وحسنة التوقيت بشأن حفظ السلام.

يكتسب هذا النقاش المزيد من الجدوى والأهمية في سياق استعراض الأمين العام لعمليات السلام واستعراض العشرين عاماً لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. ومراعاةً لأهمية عمليات الأمم المتحدة للسلام في صون السلام والأمن الدوليين، انضمت باكستان إلى الدانمرك وجمهورية كوريا، كثلاثي، لإبقاء تركيز المجلس على عمليات السلام خلال فترة عضويتنا في المجلس.

ونشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، لتسليطه الضوء على التحديات التي تواجهها اليوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعلى اقتراحاته بشأن كيفية زيادة قدرتها على التكيف. ونشكر أيضاً السيدة جينا روسو، مديرة البحوث في المعهد الدولي للسلام، على إحاطتها الثاقبة.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أدوات هامة وفعالة من حيث التكلفة لصون السلام والأمن الدوليين. وقد جسدت أول عمليتين لحفظ السلام – هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في الشرق الأوسط وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، اللتين أنشئتا في عامي 1948 و 1949 على التوالي – نموذجاً لعمليات المراقبة والرصد للنزاعات بين الدول. ومن هنا، تطورت عمليات السلام بشكل كبير على مدار الـ 76 عاماً الماضية لتلبية متطلبات العصر والواقع المتغير. وفي حين أنها صُممت في الأصل للنزاعات بين الدول، فإنها تُطبَّق منذ ذلك الحين أيضاً في النزاعات الداخلية والحروب الأهلية، حيث تضطلع بالمسؤوليات المتعددة الأبعاد المتمثلة في دعم العمليات السياسية؛ وحماية المدنيين؛ والمساعدة في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وإعادة إرساء سيادة القانون؛ وبناء المؤسسات، إلى جانب ولايات مهمة أخرى لحفظ السلام وبناء السلام.

وتجدر الإشارة إلى أنه على مدى العقد الماضي، لم يكلف مجلس الأمن أي عملية جديدة لحفظ السلام، رغم الحاجة الواضحة في بعض الأحيان. وفي حين أن ذلك قد يشير إلى التحديات التي تواجهها عمليات السلام اليوم، فإننا نرى أن الأمم المتحدة يجب ألا تتجنب استخدام هذه الأداة التي ما فتئت تخدمها بشكل جيد. وفي الواقع، فإننا بحاجة إلى مواصلة تكييف عمليات حفظ السلام لتتوافق مع الاحتياجات المتغيرة ولإتاحة استجابات مصممة خصيصا وأكثر مرونة للتعامل مع التحديات الحالية والناشئة والمستقبلية.

وتتشكل الحقائق والتحديات الجديدة التي تواجه عمليات السلام اليوم بشكل متزايد من خلال، أولاً، الأهداف والأولويات المتباينة الناتجة عن زيادة التنافس الجيوسياسي؛ ثانيا، غياب الإرادة السياسية؛ ثالثا، عدم كفاية تخصيص الموارد؛ رابعاً، انتشار الجهات من غير الدول؛ خامساً، الطابع المتغير للنزاعات؛ وسادسا، تسليح التكنولوجيات الجديدة والفضاء المعلوماتي.

وتؤيد باكستان الخطوط الرئيسية التالية للاستجابة للتحديات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة للسلام.

أولاً، يعتمد نجاح حفظ السلام على تعهد سياسي قوي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن. وينبغي للمجلس تقديم دعم موحد وثابت لجميع عمليات السلام لضمان التنفيذ الفعال لولاياتها. تملأ الجهات الفاعلة السلبية والمرتزقة بشكل متزايد الفراغ الذي تتركه الأمم المتحدة ومجلس الأمن في العديد من الساحات، وتوسع بالتالي نطاق الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. يجب استعادة هذا الفراغ.

ثانياً، ينبغي أن يصمم المجلس ولايات البعثات وفقاً للحقائق في الميدان. ويجب أن تكون الولايات واضحة ومركزة وواقعية وقابلة للتحقيق. تتطلب كل حالة، من رصد وقف إطلاق النار إلى حفظ السلام الرادع وإنفاذه إلى البعثات المتعددة الأبعاد، استخدام نهج مخصص مختلف يجب أن يفي بالغرض.

ثالثاً، لضمان طريق النجاح، ينبغي نشر عمليات حفظ السلام لدعم أهداف سياسية محددة بوضوح. وبالتالي، ينبغي أن يستمر تغليب الحلول السياسية لحل النزاعات في توجيه عملنا.

رابعاً، تشكل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم، بميزانية قدرها 5.59 بلايين دولار، 0.3 في المائة فقط من الإنفاق العسكري العالمي. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي إحدى أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة لتعزيز الأمن العالمي من خلال معالجة النزاعات المسلحة وإنقاذ الأرواح. ويجب أن يضمن المجلس وضع موارد متناسبة تحت تصرف قوات حفظ السلام لأداء ولاياتها. يُطلب من البعثات على نحو متزايد إنجاز المزيد بموارد أقل. يجب معالجة هذا التفاوت في الموارد والقدرات والولايات.

خامساً، أدى تسليح التكنولوجيات الجديدة إلى زيادة الأخطار التي تهدد سلامة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأمنها. يجب أن تتلقى قوات حفظ السلام التدريب المناسب والمعدات الحديثة والموارد الكافية لأداء ولاياتها بطريقة آمنة وفعالة.

سادساً، من الأهمية بمكان أيضاً أن تترك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إرثاً إيجابياً. ولتحقيق ذلك، يجب أن تكون عمليات الانتقال والخفض التدريجي متأنية ومدروسة وأن تُخطَّط وتنفَّذ بعناية. ويجب

أن تظل التأثيرات المحتملة لعمليات الخفض التدريجي على السلام والاستقرار عموماً على أرض الواقع والأهداف المهمة مثل حماية المدنيين هي العامل الأساسي في عملية صنع القرار كيلا تضيع المكاسب التي تحققت في الميدان على مر السنين.

سابعا، يجب أن تكون عمليات السلام دائما جزءا من نهج المراحل المتوالية للسلام. ويستلزم ذلك مشاركة أكثر استباقيةً ومنهجيةً مع لجنة بناء السلام. وينبغي أن تبدأ مشاريع بناء السلام الملموسة في وقت مبكر من عمر عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد. من شأن ذلك أن يسهل دعم وتمويل بناء السلام بصورة مستدامة وطويلة الأمد، مع تحفيز العلاقات التعاونية مع البلدان المضيفة.

وأخيرا، ينبغي الاضطلاع باستعراض الأمين العام لعمليات السلام من خلال مشاورات وثيقة ومجدية مع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات، لضمان مراعاة وجهات نظرها على نحو كامل.

لباكستان ارتباط طويل بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فنحن بلد مضيف، وأحد أقدم البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، وعضو مؤسس في لجنة بناء السلام. وعلى مر السنين، نشرت باكستان 235 000 من حفظة السلام في 48 بعثة في جميع أنحاء العالم. وضحى 181 من حفظة السلام الباكستانيين بأرواحهم في خدمة السلام والأمن الدوليين، بينما يخدم اليوم 267 3 باكستاني وباكستانية بفخر كذوي خوذ زرق في سبع بعثات.

وتستضيف باكستان فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان الذي أنشئ عام 1949 لرصد وقف إطلاق النار على طول خط المراقبة في جامو وكشمير، وهي منازعة لا تزال مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن وتنتظر تسوية عادلة ونهائية وفقاً لقرارات المجلس ذات الصلة التي وعدت الشعب الكشميري بحق تقرير المصير من خلال استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية ضمان إعمال هذا الحق للشعب الكشميري وتشجيع التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لنزاع جامو وكشمير من خلال اتخاذ تدابير لتنفيذ قراراته. وأتفق مع ما قاله آخرون بأنه من المهم معالجة الأسباب الحقيقية للنزاع وإرساء سلام دائم.

في الختام، أود أن أشير إلى أن باكستان لا تزال تشارك أيضاً بشكل وثيق على المستويين السياسي والمفاهيمي في الاستجابة لتطور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، ستستضيف باكستان في إسلام آباد الشهر المقبل، اعتباراً من 15 نيسان/أبريل، الاجتماع التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام، وستصب نتائج ذلك الاجتماع في المداولات الجارية بشأن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام. كما سيظل حفظ السلام من بين أهم أولويات باكستان خلال فترة عضويتنا الحالية في مجلس الأمن.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ الدانمرك على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى الهامة جدا. وأرحب بالأمين العام وأشكره على الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن. كما أشكر السيدة روسو من المعهد الدولي للسلام على العرض الذي قدمته.

بينما نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة، لا يمكننا أن نفكر في آلية للأمم المتحدة فعالة وضرورية ومقبولة عالميا لصون السلام والأمن الدوليين أكثر من عمليات الأمم المتحدة للسلام. فمن قبرص إلى الشرق الأوسط وأفريقيا ومن هايتي وكولومبيا إلى أفغانستان، تساهم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في تهيئة بيئة مواتية للحوار السياسي والتسوية السلمية للمنازعات. وهي تجسد بالفعل مبدأ تعددية الأطراف الفعالة في الواقع العملي، كما ذكر الأمين العام ببلاغة في خطته الجديدة للسلام. ويعرب بلدي، اليونان، عن خالص امتنانه للرجال والنساء من حفظة السلام الملتزمين بالخدمة في أصعب الظروف، ويشيد بذكرى جميع كل الذين جادوا بأرواحهم أثناء تأدية الواجب.

في الوقت نفسه، فإننا ندين بأشد العبارات الممكنة كل الهجمات والأعمال العدائية ضد حفظة السلام الموجهة ضد منظومة الأمم المتحدة نفسها. واليونان، بصفتها بلداً مساهماً بقوات ودولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، تدعم بقوة بعثات وعمليات الاتحاد الأوروبي المدنية والعسكرية التي تنفذ بشكل مباشر ولايات مجلس الأمن، مثل عمليتي الاتحاد الأوروبي العسكريتين في البحر الأبيض المتوسط وفي البوسنة والهرسك، وكذلك العمليات التي تعمل وفقاً لقرارات مجلس الأمن، مثل عملية أسبيدس في منطقة البحر الأحمر وعملية أتالانتا في القرن الأفريقي. ونلاحظ، على وجه الخصوص، تزايد أهمية البعد البحري في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأهمية دعم قدرات الدول المعنية لضمان أمن المجال البحري في إطار هذه العمليات.

في أيلول/سبتمبر 2024، اعتمدنا ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) الذي التزمنا بموجبه بتكييف عمليات السلام للتعامل بشكل أفضل مع التحديات القائمة والواقع الجديد. ونتطلع الآن إلى استعراض مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام بجميع أشكالها، وفقا للتكليف المنصوص عليه في الميثاق، والذي ينبغي أن يركز أساسا على المجالات الثلاثة التالية ذات الأولوية:

أولا، نؤيد جميع المطالبين بزيادة كفاءة عمليات السلام. وينبغي أن يكون السعي لتحقيق الكفاءة متعدد المستويات، بدءا من تحسين التنسيق بين عناصر الأمانة العامة وبين المقر والبعثات وبين منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وتُظهر الدروس المستفادة في مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأماكن أخرى ضرورة مراعاة أولويات ومسؤوليات البلدان المضيفة أثناء التخطيط لإنشاء ولايات عمليات السلام.

ثانيا، يتوقف نجاح عمليات السلام على السعي الحثيث لإيجاد حلول سياسية وعلى تمويل تلك العمليات بشكل كافٍ ومستمر ويمكن التنبؤ به. ولذلك، ينبغي للمجلس أن يضمن أن يظل العمل السياسي عنصرا محوريا في عمليات السلام وينبغي أن يفكر في وضع نماذج لبعثات ذات فعالية وقادرة على التكيف، والقيام في الوقت نفسه بصياغة استراتيجيات للانتقال والخروج، حسب الاقتضاء. وينبغي للمجلس، في سعيه لتحقيق هذا الهدف، أن يستفيد من الخبرة القيّمة للإدارات المتخصصة في الأمانة العامة، مثل المكونات الخمسة لمكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية. وعلاوة على ذلك، تتطلع اليونان إلى نتائج الاستعراض الجاري لهيكل بناء السلام لعام 2025، على أمل أن تضيف قيمة من خلال تأمين تمويل كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به.

ثالثا، تؤكد اليونان من جديد أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك عملياتها لدعم السلام وإنفاذ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن من أجل صون أو استعادة السلام والأمن الدوليين. ويؤيد بلدي أيضاً دعوة الأمين العام إلى إنشاء جيل جديد من بعثات إنفاذ السلام وعمليات مكافحة الإرهاب، بقيادة الشركاء الأفريقيين وبتكليف من مجلس الأمن بموجب الفصلين السابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وبتمويل مضمون من خلال الأنصبة المقررة.

فيما يتعلق ببعض المسائل الشاملة، لا يمكنني أن أشدد بما فيه الكفاية على ضرورة أن تعطي جميع عمليات السلام الأولوية لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مع الأخذ في الاعتبار أن النزاعات المسلحة تؤثر على النساء والفتيات بشكل غير متناسب. وعلاوة على ذلك، يجب على المجلس أن يضمن أن تكون حماية الأطفال في صميم ولاية أي بعثة وأن تراعي جميع البعثات أعلى معايير حماية الطفل وأن تشتمل على قدرات وتدريب في المجال الجنساني.

وهذا يقودني إلى نقطتي الأخيرة، وهي المساءلة. إننا نعتبر المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام وتلك التي يرتكبها حفظة السلام أنفسهم مسألة ذات أهمية قصوى. وفي هذا السياق، فإن بلدي على استعداد للمشاركة في مناقشات لوضع إطار قانوني دولي شامل من شأنه أن يوضح الظروف التي يمكن فيها للدول الأعضاء ممارسة الولاية القضائية على حالات سوء السلوك والجرائم التي يرتكبها موظفو الأمم المتحدة وخبراؤها الموفدون في بعثات، وكذلك فئات الأفراد والجرائم الخاضعة لتلك الولاية القضائية.

في الختام، تلتزم اليونان بالعمل من أجل تعزيز الوحدة السياسية داخل المجلس بشأن مسألة حفظ السلام وتعرب عن أملها الصادق في أن يولّد المؤتمر الوزاري المقبل للأمم المتحدة لحفظ السلام الذي سيُعقَد في برلين زخما إيجابيا للنهوض بالقدرة على التكيف في عمليات حفظ السلام.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الدانمرك على تنظيم هذه الجلسة وأشكر الأمين العام على إحاطته الثاقبة والسيدة روسو على إسهامها.

أود أن أبدأ بالتأكيد على أن إحراز تقدم ملموس في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يتطلب رؤية مشتركة وإرادة سياسية قوية ودعما. ونرحب بأن المناقشات بشأن حفظ السلام أصبحت سمة منتظمة في مجلس الأمن. ونحن على ثقة بأن هذا الحوار سيمهد السبيل لإحراز تقدم ملموس في برلين. فمن دون إيجاد فهم مشترك، سيكون من الصعب تكييف المفاهيم الأساسية وتوفير القدرات والموارد المالية اللازمة ومعالجة التحديات التشغيلية الملحة بفعالية. ويجب أن نضمن تكييف حفظ السلام للاستجابة بفعالية للاحتياجات الفورية والتحديات غير المتوقعة على حد سواء. ويجب أن تكون عمليات حفظ السلام قادرة على التكيف مع التحديات والمتطلبات المتطورة باستمرار، بما في ذلك من خلال دمج الحلول القائمة على التكنولوجيا التي من شأنها التمكين من اتخاذ القرارات بشكل أسرع وحل النزاعات بفعالية أكبر. وعليه، أود أن أسلط الضوء على المجالات الرئيسية التي نعتبرها مهمة في عملنا الحاسم.

أولا، يجب أن نحقق التكامل بين حفظ السلام وبناء السلام على نحو أفضل. ولتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، من الأهمية بمكان معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والنزاعات. ويجب أن يقترن

ذلك بتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد ويشمل ذلك أن يكون القطاع الأمني فعالاً وخاضعاً للمساءلة. وفي الوقت نفسه، فإن تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع وتحسين قدرة المجتمعات على الصمود أمران أساسيان. وتشكل هذه العناصر المترابطة أساس الاستقرار والتنمية المستدامة والسلام الدائم. وبينما نناقش مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونجري في الوقت نفسه استعراضاً لهيكل بناء السلام، يجب أن نغتنم الفرصة لزيادة أوجه التآزر بين الوقاية وحفظ السلام وبناء السلام. ونرحب بالمشورة الخطية التي قدمتها لجنة بناء السلام إلى المجلس بشأن موضوع مناقشة اليوم والدور الهام الذي تؤديه في سياقات الانتقال.

ثانيا، يجب أن نعزز الحلول السياسية في مجال حفظ السلام. ويجب أن تكون البعثات استباقية، لا أن تأتي كرد فعل فحسب. ويتطلب ذلك تعزيز قدرات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة لمعالجة النزاعات قبل تفاقمها. وعلاوة على ذلك، يتطلب الأمر إنشاء آليات مرنة ومصممة على المستوى الإقليمي لضمان الانتقال السلس بين العمل الدبلوماسي وحفظ السلام وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع والحفاظ على السلام.

ثالثا، يجب أن نعزز التنسيق داخل الأمم المتحدة وخارجها. ويجب على مجلس الأمن أن يعزز تعاونه داخل منظومة الأمم المتحدة، وتحديداً من خلال تحسين الاستفادة من لجنة الأركان العسكرية. إن تحسين التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الإنمائية سيدعم الانتقال السلس من مرحلة تحقيق الاستقرار في النزاعات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع إلى مرحلة بناء القدرة على الصمود في المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمجلس الأمن تعزيز التعاون مع الشركاء الإقليميين والعالميين مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني. إن القيام بذلك سيضمن اتباع نهج شامل وعالمي بحق.

ولا بد من الالتزام بحماية المدنيين – لا سيما النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات المهمشة – من خلال دمج منظورات الأمن الإنساني في تخطيط البعثات. إن المجتمعات الشاملة للجميع هي مجتمعات قادرة على الصمود. كما نشدد على ضرورة تسليط الضوء على قدرات حماية الطفل بشكل كافٍ خلال المراحل الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة، بما يتماشى مع القرار 2764 (2024).

ويجب على مجلس الأمن أن يرتقي بالحوار الشامل للجميع والوساطة كركائز أساسية لحفظ السلام. ومن الضروري ضمان المشاركة الواسعة والهادفة للنساء والشباب والجهات الفاعلة المحلية بما يتماشى مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وينبغي أن تتناول المشاركات الدبلوماسية المتعددة المستويات كلاً من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في حل النزاعات.

ويجب أن تتبنى عمليات حفظ السلام أسلوب عمل أكثر مرونة وقابلية للتكيف. وتعتقد سلوفينيا أن النهج المقترح المؤلف من وحدات ذات نماذج قابلة للتوسع وقادرة على التكيف مع الواقع المتغير يمثل الخطوة الصحيحة إلى الأمام. بيد أن هناك أموراً أكثر بكثير يتعين القيام بها.

في الختام، أود أن أشدد على أن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام يتوقف على قدرتنا الجماعية على التكيف والابتكار ودمج الاستجابات عبر جميع مراحل السلام. فلا يقتصر تعزيز القدرة على التكيف على الاستجابة الآنية للأزمات؛ وإنما يتعلق الأمر أيضاً بتوقع التحديات المستقبلية لضمان أن تظل جهود

الأمم المتحدة للسلام استباقية وشاملة للجميع ومدفوعة بالنتائج. ومن خلال تلك الجهود، يمكننا أن نساعد في خلق عالم أكثر سلاماً واستقراراً وأمناً لا يقتصر الأمر فيه على صون السلام، بل جعل السلام مستداماً بحق.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام غوتيريش على ملاحظاته وجهوده المستمرة لتكييف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع التحديات المتغيرة من أجل ضمان أن تظل صالحة للغرض منها. وأشكر وزير الخارجية راسموسن على قيادته في تنظيم هذه المناقشة التي جاءت في وقتها المناسب تماماً. كما أشكر السيدة جينا روسو من المعهد الدولي للسلام على إحاطتها الثاقبة. وأضم صوتي إلى الآخرين الذين أعربوا عن تقديرهم للمشاركين في عمليات السلام في الميدان، الذين غالباً ما يكونون معرضين لخطر كبير، ولأولئك الذين ضحوا بأرواحهم.

تمثل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة فعالة للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، بدعم سياسي ومالي من المجتمع الدولي. وفي مجموعة متنوعة من بيئات التهديد، نجحت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الحد من العنف واحتوائه وتقصير أمد النزاعات وتعزيز النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة وتعزيز سيادة الدول وتيسير التسويات السياسية التي تؤدي إلى سلام دائم. إن العديد من الناس في جميع أنحاء العالم هم اليوم أفضل حالاً لأن الأمم المتحدة قد نشرت قوات حفظ سلام في وقت عصيب من تاريخ بلدانهم.

وفي الوقت نفسه، يجب أن ندرك أيضاً أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تواجه اليوم مجموعة متنوعة من التحديات. يشمل ذلك وجود نظام دولي تتزايد فيه تعددية الأقطاب مما يؤدي إلى غياب التوافق في الآراء بشأن ولايات البعثات؛ وعدم التوافق في التوقعات بين مجلس الأمن والبعثات والدول المضيفة؛ وانخفاض أو تجزؤ التعاون والقبول من جانب الدول المضيفة؛ والتدخل من جانب الدول الأعضاء المجاورة؛ وتسليح التكنولوجيات الجديدة والناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والطائرات المسيرة أو مضادات الطائرات المسيرة. وكل هذه المخاوف تؤثر على سلامة وأمن حفظة السلام، مما يزيد من تعقيد ديناميات النزاع. يجب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تتغلب على تلك التحديات من أجل مواجهة التهديدات الأمنية العالمية اليوم وغداً بشكل أفضل.

ولتحقيق هذه الغاية، سيدي الرئيس، تركز الولايات المتحدة على ثلاثة جوانب أولية لإصلاح حفظ السلام.

أولاً، يجب أن تكون لدينا مساءلة عن الأداء. ومن شأن تدابير المساءلة القوية لجميع عناصر بعثات حفظ السلام أن تعزز فعالية وكفاءة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب ربط بناء القدرات والتدريب للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة بتحسين أداء الوحدات في الميدان. وقد قامت الولايات المتحدة بتكييف استراتيجياتها مع شركائها، باعتبارها الرائدة عالمياً في بناء القدرات في مجال حفظ السلام، لضمان أن يكون لبرامجها آثار قابلة للقياس على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المساءلة عن أداء البعثة لكل من الأفراد المدنيين والنظاميين على حد سواء ينبغي أن تشمل كلاً من تحفيز الأداء الإيجابي وفرض عواقب ملائمة على جوانب الإخفاق في الأداء ومسائل السلوك والانضباط والتقاعس في مواجهة التهديد

الوشيك بالعنف البدني ضد المدنيين. فعلى سبيل المثال، من شأن القيام بشكل منهجي بحجب سداد التكاليف وإعادة الوحدات والموظفين إلى أوطانهم أو استبدالهم عند الاقتضاء أن يعزز مسؤولية البعثات عن تنفيذ ولاياتها وتحقيق النتائج بشكل أكثر فعالية.

وقد دعا القرار 2436 (2018) الأمم المتحدة إلى تحسين الأساليب المتبعة في حفظ السلام لقياس الأداء، ولكن لا تزال هناك ثغرات. يجب علينا استخدام ما هو متاح من البيانات ونتائج الأداء لضمان مساءلة جميع عناصر عملية حفظ السلام عن الأداء. وفي حين يتيح النظام وعمليات التقييم بيانات بشأن الجاهزية، فإن عملية صنع القرار في الأمم المتحدة بشأن تشكيل القوات يجب أن تستند إلى سجل أداء البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة وإلى التزام واضح بدعم مبادئ حفظ السلام، وليس إلى الحساسيات والاعتبارات السياسية.

ثانياً، ندعو الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة إلى تسريع وتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، بسبل من بينها محاسبة الجناة والمسؤولين ذوي الصلاحية الذين يغضون الطرف عن ذلك. ونطالب الأمانة العامة وجميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالتمسك بسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح مطلقاً من خلال حجب سداد التكاليف لأفراد البعثات وإعادة المجموعات والوحدات التي ترتكب الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى أوطانها. يجب علينا جميعاً أن نواصل التركيز على جهود الوقاية، وإعادة الأفراد والوحدات الذين يرتكبون الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى أوطانهم وملاحقتهم قضائياً، ودعم الضحايا لإظهار التزامنا الحقيقي بإنهاء آفة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ثالثاً، هناك ثغرة هائلة يمثلها الافتقار إلى التخطيط المتكامل الذي يحدد هدفاً نهائياً واضحاً واستراتيجياً. لذلك يجب علينا تحسين التخطيط في نيويورك وتعزيز التخطيط بين الأمانة العامة والبعثات لضمان التخطيط التشغيلي المتكامل على مستوى البعثات. ولا يمكن للبعثات أن تحدد أولويات الموارد بفعالية إلا من خلال معايير واضحة ومحددة جيداً لتنفيذ الولاية ومن خلال تحسين استخدام البيانات التي تم جمعها بالفعل لاتخاذ قرارات أقوى قائمة على الأدلة. ومن خلال تلك الجهود وغيرها، يمكننا العمل بشكل جماعي على تعزيز كفاءة استخدام الموارد مع الحفاظ على فعالية البعثات. وسنضغط من أجل تلك الإصلاحات اللازمة، التي تتماشى جميعها مع أولويتنا لإعادة تركيز الأمم المتحدة ليكون منصبّاً على هدفها الأصلي: صون السلام والأمن الدوليين.

إن الولايات المتحدة، باعتبارها أكبر مساهم مالي في العالم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ستدفع عجلة الابتكار، وتشجع على اتباع أعلى معايير الأداء، وتطالب بالمساءلة، وتسعى لضمان تحقيق عائد من استثمارنا في حفظ السلام. منذ عام 2016، ساهمت الولايات المتحدة بأكثر من 15 بليون دولار في أنصبة الأمم المتحدة المقررة لحفظ السلام. بالإضافة إلى ذلك، استثمرت الولايات المتحدة أكثر من 1,8 بليون دولار في برامج بناء القدرات في مجال حفظ السلام، حيث استفاد أكثر من 60 في المائة من قوات حفظ السلام المنتشرة من تدريبنا. وباعتبارنا أكبر ممول لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإننا نتوقع أن

تدعم أولوياتنا المنطقية في الإصلاح الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال الإصلاح بينما نواصل تقييم الكيفية التي يمكننا بها بشكل أكثر كفاءة دعم تلك البعثات في تنفيذ ولاياتها بفعالية وكفاءة أكبر.

إن المجتمع الدولي يستحق أن تكون مؤسسة الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة وقابلية للتكيف. ويجب أن نعمل بشكل جماعي على تعزيز عمليات الأمم المتحدة المعنية بحفظ السلام وتكييفها الآن، وفي الاجتماع الوزاري القادم للأمم المتحدة لحفظ السلام في برلين وفي المستقبل.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تتقدم غيانا بالشكر إلى الدانمرك على عقد هذه الجلسة. والواقع أنها أكثر أهمية لأنها تأتي في وقت تمتحن فيه فعالية عمليات الأمم المتحدة للسلام في البعثات الإحدى عشرة العاملة في جميع أنحاء العالم. وأشكر أيضا الأمين العام والسيدة جينا روسو على إحاطتيهما الحافلتين بالمعلومات. فأفكارهما توفر مزيدا من الوضوح بشأن المسائل التي تواجه عمليات السلام وقواتنا لحفظ السلام.

إن صون السلام والأمن الدوليين لا يزال إحدى الوظائف الأساسية للأمم المتحدة. وفي الواقع، كان سبب وجود الأمم المتحدة هو منع نشوب نزاعات عالمية في المستقبل. غير أن المشهد العالمي قد تطور تطورا كبيرا، حيث تزداد النزاعات تعقيدا وطولا وغالبا ما تكون وراءها جهات من غير الدول، بما في ذلك الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. وتزيد من تفاقم الحالة العوامل المضاعفة للخطر، مثل تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة الطلب على الموارد الطبيعية، واستخدام التكنولوجيا لنشر المعلومات المغلوطة والمضللة. وسمعنا مؤخرا تقارير تفيد بأن عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة تعاني من نقص في العدد والعتاد في ظل عدم ملاءمة قواعد الاشتباك للتحديات المطروحة. وفي الوقت نفسه، يجب أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها كحاملة لواء أفضل الممارسات الدولية.

ولا نحتاج للنظر إلى أبعد من الأشهر الثلاثة الماضية لنرى شهادة على هذا التطور السريع في مشهد السلام والأمن العالمي. ومن هذه التطورات الأحداث التي وقعت في منطقة عمليات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي شهدت قيام حركة 23 مارس بعمليات توغل في المدن الرئيسية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والاستيلاء على تلك المدن ونزع سلاح حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة؛ والهجمات المباشرة التي شنتها قوات الدعم السريع على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والاحتجاز المفزع وغير القانوني لحفظة السلام والمتعاقدين المدنيين التابعين لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في 28 شباط/فبراير؛ والهجوم الذي وقع في 7 آذار/مارس على طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في الناصر، بجنوب السودان، والذي أودى بحياة أحد أفراد البعثة وأصاب اثنين آخرين بجروح. تتطلب هذه التحديات المتطورة تطورا مماثلا في عمليات الأمم المتحدة للسلام، لضمان قدرتها على التكيف وفعاليتها في الوفاء بولاياتها. وتدرك غيانا الدور الحاسم الذي تؤديه عمليات الأمم المتحدة للسلام في منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام. ونعتقد أن ضمان قدرتها على التكيف يتطلب نهجا متعدد الأوجه، ونقترح المجالات الخمسة الرئيسية التالية.

أولا، يجب التركيز على تعزيز الشراكات. ففعالية عمليات السلام تقتضي شراكات قوية. ويشمل ذلك تعميق التعاون مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الكاريبية في منطقتنا، مع الاستفادة من فهمها الفريد للسياقات المحلية. ويجب علينا أيضا تعزيز الشراكات مع البلدان المضيفة، وضمان أخذها بزمام الأمور ومشاركتها في عملية السلام. علاوة على ذلك، من الضروري التعاون مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب، لبناء السلام الشامل والمستدام.

ثانيا، لا بد من تحسين الولايات وتخصيص الموارد. ويجب أن تكون الولايات واضحة وواقعية وقابلة للتكييف مع السياق المحدد. ويجب أن تسترشد بتحليل شامل للنزاع وأن تراعي احتياجات بناء السلام على المدى الطويل. ومن الأهمية بمكان أن تتوافق الولايات مع الموارد الكافية – المالية والبشرية منها على السواء. ونؤكد من جديد على أهمية تمويل عمليات السلام تمويلا مستداما يمكن التنبؤ به، مما يتيح التخطيط الطويل الأجل والتنفيذ الفعال.

ثالثا، يتعين تعزيز قدرات حفظ السلام. ويجب أن يكون حفظة السلام مدربين ومجهزين بالقدر الكافي من أجل التصدي للتحديات المعقدة التي يواجهونها. يشمل ذلك التدريب المتخصص في مسائل مثل حماية المدنيين والعنف الجنسي المتصل بالنزاع وسيادة القانون. ونشدد أيضا على أهمية إدماج التقنيات الجديدة، مثل منظومات الطائرات المسيّرة وتحليلات البيانات، لتعزيز الإلمام بالحالة وتحسين الفعالية العملياتية.

رابعا، من الضروري إعطاء الأولوية لبناء السلام والحفاظ على السلام. ويجب أن تتجاوز عمليات السلام مجرد الحفاظ على سلام هش والتركيز على بناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل. يتطلب ذلك تركيزا أكبر على أنشطة بناء السلام، بما في ذلك النهوض بالحوكمة الشاملة وتعزيز سيادة القانون، ودعم التنمية الاقتصادية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ويجب علينا الاستثمار في الحفاظ على السلام، وضمان عدم تقويض المكاسب التي تحققت. يتطلب ذلك أيضا أن تسير عمليات السلام جنبا إلى جنب مع مسار الحل السياسي. وليست عمليات السلام غاية في حد ذاتها؛ بل من المفترض أن تكون مؤقتة. ومن هذا المنطلق، يجب أن تقترن بالجهود السياسية اللازمة التي يجري تقييمها بشكل دوري حتى لا تمدَّد الولايات باستمرار وسط جمود سياسي طويل الأمد يمكن أن تصبح فيه البعثة كبش فداء في نهاية المطاف عندما تسنَد المسؤولية إليها بل ويُطلب منها المغادرة قبل الأوان.

خامسا وأخيرا، من الأهمية بمكان تعزيز الشمول والمساواة بين الجنسين. فالمشاركة الفعالة للمرأة في جميع جوانب عمليات السلام أمر ضروري. ويجب أن نكفل تمثيل المرأة على جميع المستويات، من قوات حفظ السلام إلى مفاوضات السلام. علاوة على ذلك، يجب أن تكون عمليات السلام مراعية للاحتياجات المحددة للنساء والفتيات وأن تزوَّد بالموارد الكافية لمعالجة مسائل مثل العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

في الختام، تعتقد غيانا أن من الأهمية بمكان لصون السلام والأمن الدوليين إصلاح هيكل عمليات الأمم المتحدة للسلام وجعله قابلا للتكييف. لذلك نرحب بالنماذج الجديدة المحتملة لعمليات حفظ السلام التي ستكون محور الاجتماع الوزاري القادم المعني بحفظ السلام في برلين. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء لتعزيز عمليات الأمم المتحدة للسلام وضمان استمرار جدواها في مواجهة التحديات

العالمية المتطورة. ونشيد بجهود الأمين العام في هذا الصدد، ونؤكد التزامنا بدعم رؤيته من أجل أمم متحدة أكثر فعالية وتجاوبا.

أخيرا، نشيد بحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين جادوا بأرواحهم في سبيل صون السلام والأمن الدوليين، ونعرب عن خالص تعازينا لأسرهم ولحكومات وشعوب البلدان التي ينتمون إليها.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأشكر أيضا الأمين العام والسيدة جينا روسو على إحاطتيهما.

كما سمعنا عدة مرات هذا الصباح، فإن عمليات الأمم المتحدة للسلام تسهم إسهاما حيويا في بناء السلام والحفاظ عليه في جميع أنحاء العالم، ولكي تظل عمليات الأمم المتحدة للسلام فعالة، يجب أن تصبح أكثر مرونة وتجاوبا، مع الأخذ بالابتكار لمكافحة التهديدات الأمنية الحديثة.

وأود أن أشيد بحفظة السلام الذين يخدمون بشجاعة في جميع أنحاء العالم. ويجب على المجلس دعم حفظة السلام والدفاع عنهم عندما يتعرضون للهجوم. وتدين المملكة المتحدة جميع الهجمات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر حفظة السلام الذين لقوا حتفهم أثناء خدمتهم في الميدان، بما في ذلك في الهجمات التي تعرض لها حفظة السلام في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى هذا العام.

وسأسلط الضوء على ثلاثة مجالات تشجع المملكة المتحدة على اتخاذ مزيد من الخطوات فيها لتعزيز حفظ السلام.

أولا، لا بد من أن تكون عمليات السلام قادرة على التكيف بسرعة مع تغير السياقات السياسية والأمنية التي تعمل فيها أينما كانت. ويجب أن تكون للبعثات أهداف واضحة تسترشد بالواقع المحلي وتجري مراجعتها بانتظام. يتطلب ذلك تحسين التخطيط الاستراتيجي وزيادة المرونة التشغيلية وزيادة التركيز على دعم العمليات السياسية. ولا بد أيضا من أن تكون البعثات قادرة على إبلاغ المجتمعات المضيفة بعملها على نحو فعال.

ثانيا، يجب أن تكون عمليات السلام مجهزة لمواجهة التحديات الأمنية الحديثة. فالتهديدات غير المتناظرة والمعلومات المغلوطة والتكنولوجيات الجديدة تعيد تشكيل النزاعات العالمية. تحتاج الأمم المتحدة إلى تسخير الابتكار، باستخدام اتخاذ القرارات استناداً إلى البيانات والنهج القائمة على المعلومات الاستخبارية والأدوات الرقمية لتعزيز الفعالية العملياتية لبعثات حفظ السلام وحماية المدنيين وحفظة السلام. يتطلب حفظة السلام قدرات متخصصة تتناسب مع الواقع الذي يواجهونه. وينبغي أن يصبح التدريب على التهديدات الناشئة، بما في ذلك الحرب السيبرانية وحملات التضليل والمخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ، جزءاً لا يتجزأ من التأهب لحفظ السلام.

ثالثاً، يتوقف نجاح عمليات الأمم المتحدة للسلام، كما قلتم سيدي الرئيس، على الشراكات الشاملة. ومن شأن زيادة التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك التعاون مع المنظمات

الإقليمية والمجتمع المدني، فضلاً عن تحسين التنسيق على مستوى منظومة الأمم المتحدة، أن يحسن من مستوى التنفيذ. ومن المهم أيضاً اتباع نهج متكامل ومتعاضد لأنشطة حفظ السلام وبناء السلام. وتظل المملكة المتحدة مناصراً ثابتاً لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، إدراكاً منها لدورها الأساسي في بناء سلام دائم.

ختاماً، تؤكد المملكة المتحدة من جديد التزامها بعمليات الأمم المتحدة للسلام. ونتطلع إلى مناقشة كيفية زيادة دعم التكيف في الاجتماع الوزاري لحفظ السلام المقرر انعقاده في أيار/مايو.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الأمين العام والسيدة روسو على عرضيهما المفيدين للغاية. كما أود أن أشكر الدانمرك على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول موضوع أساسي خلال فترة رئاستها.

نعلم جميعاً، في هذه الأوقات التي تتسم بالاستقطاب والشك وحتى التشكيك في الأمم المتحدة، أن القدرة على تحمل المسؤوليات التي ينيطها ميثاق الأمم المتحدة بكل هيئة من هيئات الأمم المتحدة في خدمة السلام أمر بالغ الأهمية. ومن الضروري التعاون الوثيق بين المجلس والأمين العام والأمانة العامة وجميع الدول المشاركة في حفظ السلام.

كما نعلم جميعاً أن حفظ السلام هو في صميم عمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص. في السنوات الأخيرة، لم يجتح العالم تجدد النزاعات فحسب، بل حتى الميل إلى تبرير الاستخدام غير المقيد للقوة لتسوية النزاعات. ويجب على هذا المنتدى، أكثر من أي وقت مضى، أن يحافظ على دعوته للعمل من أجل السلام واقتراح الحلول السياسية والتفاوض على حلول وسط، مع الحفاظ على تماسكه مع ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية التي يضمنها.

وبالنيابة عن فرنسا، أود أن أؤكد على ثلاث نقاط.

أولاً، هناك العديد من النجاحات التي تحققت منذ ظهور عمليات حفظ السلام إلى حيز الوجود، فقد تم حل النزاعات أو نجح وجود الأمم المتحدة في تعليق الأعمال العدائية. ولكن الأمثلة كثيرة على العمليات التي واجهت صعوبات لا يمكن التغلب عليها، مما أدى إلى تعريض حياة القوات المشاركة للخطر أو إلى تعثرها بما لا يحقق الأهداف المرجوة منها. ونحن مدينون للجنود المعنيين، الذين أحييهم، بتوفير ظروف انتشار تحد من المخاطر الكامنة في بعثاتهم. وتشيد فرنسا بجميع الذين أصيبوا أو قُتلوا في العمليات. إن تضحياتهم تفرض علينا أن نكون يقظين للغاية في تحديد دورهم. ونحن مدينون لأولئك الذين يضعون ثقتهم في الأمم المتحدة بأن نكون واقعيين وواضحين في تحديد الولاية. إنها دائماً نتيجة مفاوضات يجب أن تؤخذ فيها مصالح الجميع بعين الاعتبار. ولكن يجب علينا أن نكن حذرين من الغموض أو الحلول سيئة الصياغة.

إن عمليات السلام هي أدوات لا يمكن الاستغناء عنها في تحقيق حلول سياسية دائمة للنزاعات. فهي ليست بديلاً عن حل النزاعات، وليست غاية في حد ذاتها، وهي بطبيعتها مؤقتة. وهي أداة للعمل متاحة للأمم المتحدة من بين مجموعة كاملة من الأدوات ويجب أن تشكل جزءاً من استراتيجية. وإذا ما أُريد لها النجاح، فيجب أن تستند ولاياتها إلى أهداف سياسية واضحة وواقعية، مما يمكّنها من التكيف مع التغيرات

في الوضع السياسي والأمني المحلي، مع التركيز على الفعالية واعتماد نهج قوي إذا لزم الأمر. هذا هو الهدف من إصلاح عمليات حفظ السلام الجاري تنفيذه حالياً، والذي تدعمه فرنسا بنشاط. وهذا هو الحال بالنسبة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على سبيل المثال، التي تعمل على تعزيز موقفها في سياق اتفاق وقف الأعمال العدائية المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. فلندعم تلك الجهود، التي تضطلع فرنسا بدورها فيها، للحفاظ على الزخم الإيجابي الذي بدأ منذ التوصل إلى الاتفاق بهدف التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006).

ثانياً، إن قدرة مجلس الأمن على الارتقاء إلى مستوى المسؤولية التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة والتغلب على انقساماته في الاستجابة للأزمات يعتمد على قدرة أعضائه على الاتفاق. لقد فعلنا ذلك باتخاذنا بالإجماع القرار 2773 (2024) في وقت كانت فيه الأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تتسارع بشكل خطير. وتُظهر التجربة أن قدرة المجلس على التحدث بصوت واحد عامل مهم في نجاح عمليات السلام. فعندما يتوفر هذا التوافق في الآراء، يمكن للمجلس أن يعتمد على الخبرة الواسعة الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة وبين الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات، لنشر البعثات التي تتناسب مع الأهداف التي حددها لنفسه. علاوة على ذلك، فإن وحدة المجلس تشجع أطراف النزاع على إدراك قيمة مفاوضات السلام. الانقسام يسهل التلاعب؛ والوحدة تشجع على التسوية.

وهذا يقودني إلى النقطة الثالثة التي أود أن أؤكد عليها نيابة عن فرنسا. كما ألمحتُ إلى ذلك سابقاً، فإن حفظ السلام هو إحدى أدوات الأمم المتحدة ضمن نطاق أوسع. ويعتمد نجاحها على قدرة الأمم المتحدة على حشد الأدوات الأخرى بطريقة متماسكة. وهذا يعني، على سبيل المثال، البحث عن أوجه التآزر بين حفظ السلام وبناء السلام، لا سيما فيما يتعلق بالعمليات الانتقالية. وهذا يعني تعزيز الشراكات، لا سيما مع المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة الأزمات. في كانون الأول/ديسمبر الماضي، قرر مجلس الأمن تطبيق القرار 2719 (2023) على بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال (انظر S/PV.9828). وقد أيدت فرنسا هذا القرار، وهو مثال على قدرة المجلس على تحديد مناهج جديدة لتعزيز فعالية عمله. وينطوي ذلك أيضاً على ربط الأبعاد السياسية العسكرية البحتة بالأبعاد الاجتماعية مثل مراعاة دور المرأة. هذا هو جوهر الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي ندعمها.

ويتوقع المجتمع الدولي من المجلس أن يضطلع بدوره كضامن للسلام والأمن، مستفيداً من قدرة الأمم المتحدة الفريدة على نشر عمليات السلام بمفردها أو بالشراكة مع المبادرات الإقليمية. وستظل فرنسا ملتزمة بذلك، لا سيما خلال مؤتمري المتابعة المنعقدين في نيسان/أبريل في إسلام أباد ثم في أيار/مايو في برلين.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نود أن نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيدة جينا روسو على تقييمهما. ونرحب بالممثلين رفيعي المستوى في جلستنا اليوم.

نناقش اليوم قسماً ضخماً جداً من أنشطة الأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن – وتحديداً عمليات السلام. ويشمل هذا المفهوم عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وجميعها أدوات تابعة للأمم المتحدة تتركز جهودها على السياسة. غير أن هاتين الفئتين من وجود الأمم المتحدة تختلفان اختلافاً

كبيراً من حيث ولاياتهما وأهدافهما والقوات والوسائل التي تستخدمانها، وكذلك من حيث طريقة تمويلهما. تعتمد الوسائل التي يختار المجتمع الدولي من خلالها الاستجابة لحالة ما وتقديم المساعدة على أهداف البلد المضيف. ونعتقد أن هذا هو العامل الذي يجب أن نضعه في الاعتبار ونحن نناقش الموضوع المطروح أمامنا اليوم.

وفي مختلف المحافل الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، ذكرنا مراراً وتكراراً ضرورة أن يضع مجلس الأمن ولايات واضحة وواقعية لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. في الواقع ليس من السهل تحقيق توافق في الآراء في المجلس فيما يتعلق بولايات البعثات. فبالإضافة إلى الأهداف الواضحة، تأخذ الولايات أولويات مختلف المشاركين في عملية التفاوض، وحتى الأمانة العامة نفسها في بعض الأحيان تهتم بعناصر معينة. نتيجة لذلك، فإن ما كنا نقوم به في الممارسة العملية منذ سنوات عديدة لم يكن تركيز الولايات، بل على العكس من ذلك، توسيع نطاق الأهداف الموكلة إلى البعثات. بالإضافة إلى وظائفها السياسية التقليدية، يجب على البعثات السياسية الخاصة في بعض الحالات مساعدة البلدان في مجالات مثل إنفاذ القانون وصياغة القوانين والدساتير الأساسية وإجراء الانتخابات. كما كانت هناك محاولات لإثبات الفكرة القائلة بأن البعثات السياسية الخاصة يمكن أن تساعد في حماية المدنيين، وهذا في رأينا ليس الحال. على العكس من ذلك، فقد تم تكليف قوات حفظ السلام بمهام ثانوية تتعلق بمسائل حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي والمناخ.

ونتيجة لذلك، انتهى بنا الأمر إلى وضع أصبحت فيه البعثات موجودة في البلدان لعقود، مما يكلف المجتمع الدولي نفقات ببلايين الدولارات. ولا يمكن للكثير منها أن يتباهى بالنجاح: فالنزاعات تتصاعد والناس يفقدون الأمل في التغيير الإيجابي. وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة الجهات الفاعلة الدولية في العمليات السياسية المحلية قد تثير مخاوف مشروعة لدى الحكومات المضيفة من مخاطر التدخل في شؤونها الداخلية. أما الوجه الآخر للعملة فهو الخوف من أن تفقد تلك الحكومات سلطتها بمجرد مغادرة بعثات الدعم للبلدان. وقد أصبحت هذه الفجوة بين النتائج الفعلية وتكلفة البعثات مصدر إزعاج متزايد.

كل ذلك يؤكد ضرورة إعادة النظر في أنشطة المنظمة في مجال حفظ السلام وتحسينها وإعادتها إلى سيناريوهات واقعية. غير أن ما لاحظناه أساسا هو محاولات للتبرير – البلدان المضيفة تسيء التصرف، أو أن الوحدات لم تتلق تدريباً مناسباً، أو أن السياق الجيوسياسي يعيق الجهود أو أن المعلومات المغلوطة هي السبب في كل شيء. علاوة على ذلك، فإننا نواجه خطر تفاقم الوضع في المستقبل القريب بسبب الأزمة المالية للأمم المتحدة.

نحن مقتنعون بأنه من المستحيل إحراز تقدم ما لم نقم بتحليل صادق للأسباب التي تجعل الدول المضيفة تتساءل عن الحاجة إلى استضافة البعثات وتختار أشكال مساعدة أخرى أكثر فعالية. ولن نتمكن من إيجاد حلول سياسية لا فنية للمشاكل الناشئة إلا بعد هذا التحليل.

وفي هذا الصدد، فإن مجرد البحث الشكلي عن ما يسمى بالحلول "المبتكرة" والنهج الجديدة، والتي غالبًا ما تكون ابتكارات مصطنعة، يبدو أمرا غير مستحسن. فعلى سبيل المثال، نحن لا نؤيد الاقتراح

الداعي إلى تطوير أجزاء معينة ما من شأنه أن يكون إما تكرار لبعض عناصر الولايات القائمة أو استنساخ لمهام هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة. ليس من المنطقي التنظير حول أشكال النزاعات المستقبلية المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأمن االسيبراني والأمن البحري بينما لا نزال نواجه اليوم أزمات تقليدية تمامًا بين الدول وأزمات داخلية – وقد نواجه غدًا تحديات لا يمكن التنبؤ بها تمامًا. وفي الوقت نفسه، تظل المشاكل السياسية من دون حل. نرى أيديولوجيات أجنبية تُفرض على البلدان المضيفة تحت ستار تعزيز نوع ما من القيم العالمية؛ ولا يمكن لعمليات حفظ السلام تحسين قدراتها على جمع المعلومات الاستخبارية بسبب عدم الثقة في الحفاظ على السرية أو أن المعلومات ستستخدم بشكل محايد، وتفاقم من ذلك حقيقة أن المعلومات يتم جمعها من مصادر غير موثوقة.

ونعتقد أن المنظمة، على مدى ما يقرب من 80 عاماً من عمرها، قد راكمت ما يكفي من الخبرات والأدوات لمساعدة الدول في منع نشوب النزاعات، والتوصل إلى اتفاقات سلام، وتهيئة الظروف لتنفيذ تلك الاتفاقات أو في بناء السلام. يجب التعامل مع كل حالة بحل مصمم خصيصاً لها. وفي هذا الصدد، يمكن بل وينبغي استخلاص الكثير من الدروس من الماضي. ومع ذلك، نحن مقتنعون بأن تعزيز استمرارية تقديم المساعدة في مجال حفظ السلام يمكن أن يؤدي إلى فئة من البلدان التي ستكون متلقية دائمة لمساعدة الأمم المتحدة. ولن تصبح هذه البلدان معتمدة على الأمم المتحدة فحسب، بل ومحدودة السيادة. لا حاجة لتحويل شكل من أشكال وجود الأمم المتحدة إلى شكل آخر تلقائياً، مثل تحويل عمليات حفظ السلام إلى بعثات سياسية خاصة. من المهم أن نضع في اعتبارنا أن الخيار الأفضل بمجرد تنفيذ الولاية بالكامل، هو التأكد من نقل جميع المسؤوليات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وإدارتها إلى الدول نفسها. هذا هو الهدف الذي يجب أن نسعى إليه.

ونعتقد أن أي مناقشات بشأن مستقبل حفظ السلام وأي مبادرات بشأن إصلاح هذه المؤسسة يجب أن يتم بحثها ومناقشتها – ليس في مؤتمرات فردية في البلدان الأوروبية، بل في إطار مجلس الأمن واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة، وهي منبر فريد من نوعه حيث يتم تمثيل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات.

وبالنظر إلى العمل الذي يقوم به الأمين العام لإعداد استعراض لمستقبل جميع عمليات الأمم المتحدة للسلام، نود أن نؤكد على ضرورة إجراء مشاورات مستفيضة مع الدول الأعضاء وأخذ وجهات نظرها في الاعتبار. ونعتقد أيضًا أنه من الضروري تقييم أي المهام الموكلة إلى عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة تساعد حقًا في تحقيق السلام المستدام وأيها غير مجد أو حتى تؤخر تحقيق توازن هش على الطريق نحو المصالحة. من المهم إجراء تقييم واقعي لما هو حقًا ضمن قدرات عمليات السلام وما هو ليس ضمن قدراتها ويتطلب، بدلاً من ذلك، إرادة الأطراف المتحاربة أو المساعدة على الصعيد الثنائي أو مشاركة المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي. ونحن مقتنعون أيضا بأنه مهما كانت التغييرات التي تطرأ على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإنها يجب أن تستند إلى الاحترام غير المشروط لسيادة الدول المضيفة والامتثال الصارم لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحفظ السلام – وهي موافقة الأطراف، والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس وحماية الولاية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن دعمنا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي تواصل قواتها وأفراد شرطتها وموظفيها المدنيين أداء واجباتهم لإنقاذ الناس وتخفيف معاناتهم، ويجودون أحياناً بأرواحهم. نحن مقتنعون بأن الحاجة إلى عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ستستمر في المستقبل. إن المستقبل هو الذي سيحدد لنا الأشكال التي سيثبت أنها الأنجع.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشيد بالرئاسة الدانمركية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى التي جاءت في وقتها المناسب والمهمة بشأن تعزيز القدرة على التكيف في عمليات الأمم المتحدة للسلام. كما أعرب عن امتناني لمعالي الأمين العام غوتيريش على ملاحظاته الثاقبة وأشكر السيدة روسو، مديرة البحوث في المعهد الدولي للسلام ورئيسة مركز براين أوركهارت لعمليات السلام، على مساهمتها.

وباعتبارنا دولة أفريقية فخورة، فإننا نتكلم من قارة استضافت عمليات الأمم المتحدة للسلام وساهمت فيها بشكل كبير على مدى عقود. إن منظور أفريقيا يتشكل من خلال الخبرة المباشرة – كمضيف لبعثات حفظ السلام، وكمساهم بقوات وكمنطقة تدرك بشكل وثيق الأهمية الحاسمة لعمليات السلام الفعالة. على مدى أكثر من 75 عاماً، ظلت عمليات الأمم المتحدة للسلام، في الواقع، لا غنى عنها. ومع ذلك، يجب أن نعترف بنجاحاتها وأوجه قصورها على حد سواء، لا سيما من منظور أفريقي.

يؤكد ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، الذي اعتُمد في أيلول/سبتمبر 2024، عن حق على الحاجة إلى التكيف، ولا يتجلى ذلك في أي مكان أكثر مما هو عليه في أفريقيا، حيث يتطلب تعقيد النزاعات نُهُجًا مبتكرة.

ومن هذا المنطلق، أود أن أتطرق إلى عدة نقاط مهمة.

أولاً، لقد علمتنا تجربتنا الأفريقية في عمليات حفظ السلام أن النجاح يعتمد على مبدأين مترابطين: التخطيط الاستراتيجي الواضح والقدرة على التكيف التشغيلي. يجب أن يكون لكل بعثة من بعثات حفظ السلام أهداف واستراتيجيات خروج واضحة المعالم منذ البداية. يجب تصميم هذه المعايير لاستيعاب الطبيعة الدينامية لحالات النزاع. فما يبدأ كبعثات لحفظ السلام قد يتطلب انتقالاً سريعاً إلى إنفاذ السلام أو، على العكس، تحولاً سريعاً نحو مبادرات بناء السلام. فعلى سبيل المثال، توضح بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية هذا التقاطع الحاسم بين التخطيط الاستراتيجي والمرونة التشغيلية.

ثانياً، فيما يتعلق بالصلة بين التنمية والأمن، تُظهر تجربتنا أن من المستحيل تحقيق السلام المستدام والدائم دون معالجة التحديات الإنمائية الكامنة. وتظهر مبادرة إسكات البنادق كيفية ترابط السلام والأمن والتنمية على نحو وثيق في السياق الأفريقي. وندعو بقوة إلى زيادة تحويل وظائف الأمم المتحدة إلى وظائف وطنية وإعطاء الأولوية للشراء المحلي. لا يساهم هذا النهج في بناء قدرات محلية مستدامة فحسب، بل يضمن أيضاً أن تكون العمليات أكثر فعالية من حيث التكلفة مع تحفيز الاقتصادات المحلية. ولا يمكن التقليل من الأثر الاقتصادي المضاعف للشراء المحلي في مرحلة الإنعاش بعد انتهاء النزاع.

ثالثاً، فيما يتعلق بالتعاون على نطاق المنظومة، أدت أفريقيا دوراً رائداً في مجال الشراكات المبتكرة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لا سيما من خلال العمليات المختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويجب أن نعزز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بناء على اتخاذ القرار التاريخي 2719 (2023). ويشمل ذلك توفير التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي وتعزيز آليات التنسيق. ويثبت نجاح العديد من العمليات المختلطة قيمة هذا النهج.

أخيراً وليس آخراً، فيما يتعلق بإعطاء الأولوية للعمل السياسي، لا يمكننا التأكيد بما فيه الكفاية على أن السلام المستدام يتطلب حلولاً سياسية شاملة. ويجب تحسين المواءمة بين عمليات السلام والعمليات السياسية المحلية وجهود المصالحة. وهذا يعني كفالة أن تعطي الولايات الأولوية لدعم الحوار الشامل والمسؤولية الوطنية عن عمليات السلام.

وبينما نتطلع إلى الاجتماع الوزاري للأمم المتحدة المعني بحفظ السلام الذي سيعقد في برلين في شهر أيار/مايو، يجب أن نتذكر أن فعالية عمليات الأمم المتحدة للسلام تؤثر مباشرةً على حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء قارتنا. ويتيح الاستعراض المقبل لعمليات الأمم المتحدة للسلام الفرصة لإعادة تشكيل البعثات بما يتماشى مع التحديات المعاصرة.

في الختام، لا يزال الصومال ملتزماً بالعمل مع مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء لضمان تطور عمليات الأمم المتحدة للسلام لتصبح أدوات أكثر قدرة على التكيف وأكثر فعاليةً واستجابةً لصون السلام والأمن الدوليين.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بوزير الخارجية راسموسن الذي يترأس هذه الجلسة اليوم، وأشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته. وقد استمعتُ بعناية أيضاً إلى الاقتراحات التي قدمتها السيدة روسو.

إن عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة أدوات مهمة لمجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين. وفي الوقت الحالي، يمر المشهد الأمني الدولي والإقليمي بتغيرات عميقة، وتواجه عمليات السلام ظروفاً وتحديات جديدة غير مسبوقة. ومن الضروري أن يستفيد المجلس من الخبرات والدروس المستفادة، وأن يعمل دون إبطاء على تعزيز قدرته على التكيف وتعديل عمله المستقبلي لتحسين الوفاء بولاياته.

وأود أن أوضح النقاط التالية.

أولاً، يجب التمسك دائماً بالمبادئ الثلاثة لحفظ السلام – وهي موافقة الأطراف والحياد وعدم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية – بوصفها مبادئ توجيهية أساسية. فهي تستند إلى ممارسات الأمم المتحدة الراسخة ويجب أن تكون دائماً بمثابة مبادئ توجيهية. وأي انحراف عن تلك المبادئ قد يؤدي إلى عواقب غير متوقعة ومعقدة تتعارض مع الغرض من حفظ السلام.

ثانياً، من الضروري الحفاظ على علاقات تعاون مستقرة مع البلدان المضيفة. وهذا شرط أساسي لسير عمليات السلام بسلاسة وأساسي لنجاحها. ومن الأهمية بمكان أيضاً تحسين القدرة على التكيف. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تحافظ البعثات على التواصل البنّاء مع البلدان المضيفة وأن تضمن الثقة والتعاون

المتبادلين. ويجب تعزيز التواصل مع السكان المحليين لتحسين فهمهم لولاية البعثة والأساليب المستخدمة لتنفيذها، ودعمهم لها. وينبغي لعمليات السلام المكلفة بولايات ذات صلة أن تساعد، مع احترام تولي البلد المضيف لزمام الأمور، على تعزيز قدرته على التنمية المستقلة وتحسين الحوكمة وتحقيق التنمية المستدامة من أجل زيادة توطيد أسس السلام وتعزيز شعور الجمهور بالتحسن، وبالتالي كسب تأييده.

ثالثاً، يجب أن نواصل التركيز على الولايات الأساسية. ويجب أن تدعم عمليات السلام العمليات السياسية الواضحة لا أن تحل محلها. فلا يُتوقع من عمليات السلام أن تحل جميع المشاكل. وترحب الصين باقتراح الأمين العام، الوارد في خطته الجديدة للسلام، بوضع ولايات واضحة ومحددة الأولويات وقابلة للتحقيق وتتماشى مع تطور الأوضاع. ويجب التأكيد على أن الولايات، بغض النظر عن كيفية تكيُّفها، يجب أن تواصل التركيز على أهدافها الأساسية. ويجب أن نضع حداً للظاهرة الغريبة التي يؤدي بموجبها كل تجديد للولاية إلى توسعها، ويجب أن نمنع النمو غير المقيد لما يسمى بالولايات المتشعبة. وفي الآونة الأخيرة، شاركت الدول الأعضاء في مناقشات غير رسمية حول الولايات المعيارية. ونرى أن مسألة إمكانية أن تُحدِث هذه الولايات تغييراً مجدياً تتطلب مزيداً من الدراسة.

رابعاً، يجب مواصلة بذل الجهود لتحسين الأداء العام لعمليات السلام، المسؤولة عن الاستخدام الفعال للموارد. لذلك، يجب تشجيع ثقافة الكفاءة على مستوى العمليات من أجل تحسين الأداء العام. ويجب أن يضمن التخطيط النشر العلمي والعقلاني للقوات، ووضع استراتيجيات واضحة ومجدية لانتقال البعثات وانسحابها. وفيما يتعلق باللوجستيات، يجب بذل الجهود لتنويع قنوات الشراء وتحسين فعالية التكلفة. وعلى الصعيد المالي، يجب الحفاظ على الانضباط المالي الصارم لمنع الهدر وكفالة الشفافية والمساءلة. علاوة على ذلك، يجب الاستفادة من الدور التمكيني للتكنولوجيات الجديدة بشكل فعال ومناسب لتعزيز أداء عمليات حفظ السلام.

خامساً، يجب تفعيل الدور الفريد للمنظمات الإقليمية. فالتطوير المستمر للشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يؤدي إلى الاستفادة من نقاط القوة الإقليمية لمعالجة القضايا الإقليمية. وتؤيد الصين تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتدعم توفير تمويل كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ونتطلع إلى التنفيذ المبكر والكامل للقرار 2719 (2023). وينبغي أن نستكشف نماذج تعاون معقولة ومجدية وفعالة في مناطق أخرى، على أساس الواقع المحلي، بدلاً من الاكتفاء باستنساخ نماذج أخرى.

إن تحقيق السلام العالمي طموح مشترك لجميع الأمم وهدف تسعى الصين بدأب لتحقيقه. وبوصف الصين ثاني أكبر مساهم مالي ومساهماً رئيسياً بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فقد قدمت باستمرار الدعم الشامل لجهود الأمم المتحدة للسلام من خلال إجراءات ملموسة، حيث تفي بفعالية بمسؤولياتها في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لمشاركة الصين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد شاركت الصين حتى اليوم في 25 بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث نشرت ما مجموعه أكثر من 50 000 من حفظة السلام.

واستشرافاً للمستقبل، ستواصل الصين دعمها لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومشاركتها فيها، وستقدم المزيد من المساهمات في السلام والتنمية العالميين.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بمعالي السيد لارس لوكي راسموسن، وزير خارجية الدانمرك، في مجلس الأمن. وتشيد سيراليون برئاسة الدانمرك لعقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة في الوقت المناسب لطرح تفكير جديد ورؤية تطلعية بشأن عمليات الأمم المتحدة للسلام. وأشكر معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على إحاطته الثاقبة بشأن تعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة المتكاملة للسلام، كما أشكر السيدة جينا روسو على إسهامها المهم.

خلال العقود الثمانية الماضية، نشرت الأمم المتحدة أكثر من 120 عملية سلام في أكثر من 50 بلدا، وساعدت هذه البعثات إلى حد بعيد جدا في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، مع حماية المدنيين في بعض أكثر سياقات العالم هشاشة. ولا تزال عمليات حفظ السلام وسيلة رئيسية في الجهود التي تبذلها المنظمة لتعزيز السلام والأمن الدوليين.

وتتكلم سيراليون انطلاقا من واقع تجربتها، سواء باعتبارها مستفيدا سابقا من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو مساهما في جهود السلام والأمن حاليا. وإذ نحيي جميع حفظة السلام وأفراد عمليات السلام ونكرم الذين جادوا بأرواحهم، نردد الرأي السائد وهو أن عمليات السلام قدمت إسهامات كبيرة وحققت إنجازات ملحوظة حتى في بعض من أصعب الظروف. وقبل ما يزيد قليلا على عقدين، كانت سيراليون تتخبط في حرب أهلية وحشية. وشكلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون منعطفا. فبدعم وشراكة قويين، ساعدت البعثة في نزع سلاح أكثر من 000 75 من المقاتلين السابقين، واستعادة سلطة الدولة وأشرفت على أول انتخابات ديمقراطية بعد انتهاء النزاع. وأصبح ما كان يبدو قبل ذلك نزاعا مستعصيا، إحدى القصص البارزة لنجاح الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وكانت البعثة في ذلك الوقت تعتبر نموذجا أوليا لتركيز الأمم المتحدة الجديد على بناء السلام، حيث أظهرت البعثة في ذلك الوقت كيف يمكن لعملية الأمم المتحدة المزودة بموارد جيدة والقادرة على التكيف أن تساعد بلدا ما على إعادة البناء والمصالحة واستعادة مستقبله.

إلا أن البيئة التشغيلية لعمليات السلام اليوم أكثر تعقيدا وخطورة بكثير. ومن المفجع أنه في العديد من مناطق النزاع لا يوجد سلام يمكن أن يُحفظ. ويخدم ما يقارب 98 في المائة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الآن في بعثات مكلفة بحماية المدنيين، ومعظمهم منتشرون في بيئات نزاعات قائمة، غالبا في غياب تسوية سياسية شاملة. ويبين ذلك كيف أن عمليات الأمم المتحدة للسلام مطالبة على نحو متزايد بالانخراط في استجابات متعددة الأبعاد، لا تقتصر على معالجة مسألة الأمن فحسب، بل تشمل بناء الدولة وتحقيق الاستقرار والأسباب الجذرية للنزاع. ويعترف ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) بهذه التحديات ويؤكد بحق على ضرورة تكييف عمليات السلام لمواجهة التحديات القائمة والحقائق الجديدة على نحو أفضل، من خلال روابط أقوى بالحلول السياسية وتمويل أكثر استدامة. وتتجاوب هذه الأولويات مع التوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لعام 2015 (انظر S/2015/446) وتظل محور الإصلاحات الحالية لحفظ السلام. غير أن الانقسامات السياسية ونقص التمويل وتزايد فك ارتباط الدول المضيفة لا تزال تحديا أمام فعالية البعثة.

وفي ضوء هذه الحقائق، وكما سبق أن قال بعض الأعضاء، يجب على مجلس الأمن أن يكفل تزويد عمليات السلام بولايات واضحة وواقعية ومرنة وقابلة للتكيف، تسترشد بالحالة في الميدان وتصاغ من خلال تحاور شامل مع جميع الأطراف المعنية الرئيسية. وعلى هذه الخلفية، تود سيراليون تسليط الضوء على أربع نقاط رئيسية.

أولا، يجب أن تسترشد عمليات السلام بولايات تستند إلى أهداف واستراتيجيات سياسية تدعمها تقييمات شاملة للتهديدات. ففي مشهد عالمي يسوده الاستقطاب ويتسم بالتوترات الجيوسياسية والتنافس على الموارد وتغير التحالفات، يجب نشر عمليات حفظ السلام في إطار الجهود السياسية الأوسع الرامية إلى تحقيق السلام المستدام. ويجب أن تكون الولايات موجهة نحو تحقيق النتائج ومرتبطة بالعمليات السياسية وجهود بناء السلام. وينبغي أيضا أن تستفيد من الدور التنظيمي الذي تقوم به لجنة بناء السلام ومن قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويجب أن تؤدي عملية السلام الناجحة إلى استثمار طويل الأجل في المصالحة والتعافي والتنمية. وينبغي إدراج الاستعراض المنتظم والتخطيط التكييفي، بما في ذلك استراتيجيات الخروج المحددة جيداً وخطط الانتقال، في ولايات البعثات. ويجب أن يجري ذلك بالتشاور الوثيق مع الحكومات المضيفة والبعثات الميدانية والمجتمعات المحلية لضمان المسؤولية والمساءلة المتبادلة، على النحو المبين في القرار 2594 (2021).

ثانيا، ينبغي أن تستفيد عمليات الأمم المتحدة للسلام من الميزات النسبية التي تتمتع بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فقد أثبتت الشراكات الاستراتيجية والتشغيلية، لا سيما في أفريقيا، أنها ضرورية لتكييف الاستجابات مع التحديات الخاصة بكل سياق. ولهذا السبب، فإن اتخاذ مجلس الأمن للقرار 2719 (2023) إنجاز مشهود في هذا الاتجاه، حيث يشكل خطوة مهمة نحو تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي تمويلا كافيا ومستداما يمكن التنبؤ به. وعندما يتم تمكين الترتيبات الإقليمية بالموارد الكافية والشرعية، يمكن أن تكون أكثر فعالية في دعم جميع المراحل المتوالية لإحلال السلام، من الاستجابة للنزاع وتحقيق الاستقرار إلى إعادة الإعمار وبناء السلام.

ثالثا، يظل التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به شريان الحياة لعمليات السلام الفعالة. ولا يمكن التعويض عن نقص التمويل بأي قدر من الابتكار في الولايات أو المرونة التكتيكية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على عمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا، والتي كثيرا ما تواجه فجوات في التمويل والاعتماد المفرط على التبرعات. ويجب الآن أن يتبع اتخاذ القرار 2719 (2023) تنفيذ قوي وكامل. ويجب حماية ترتيبات التمويل من التحولات السياسية وأن تستند إلى احتياجات البعثات والمدنيين الذين تحميهم. وعلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء – لا سيما أعضاء مجلس الأمن – أن تقف وراء هذه البعثات سياسيا وماليا.

رابعا، ينبغي لكل من الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات الاستثمار في تعزيز قدرات حفظة السلام وكفاءتهم المهنية لمواجهة التهديدات الناشئة. وينبغي دعم القوات الاحتياطية من خلال التجنيد دو تمييز والتدريب المنتظم والاستعدادات المحددة للبعثات، بما في ذلك ما يتعلق بتسوية النزاعات، وحماية المدنيين، والخطتين المتعلقتين بالمرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن، والعلاقة بين المناخ والأمن. ويجب تسخير التكنولوجيا والابتكار من أجل تحسين الإلمام بالحالة والاتصالات وقدرات الإنذار المبكر. ويجب

أن ينتشر حفظة السلام مزودين بالمعدات والأدوات والمهارات المناسبة لمواجهة التحديات الحديثة، بما في ذلك الإرهاب العابر للحدود والأنشطة الإجرامية العنيفة التي تقوم بها العصابات، حيث يزداد طمس الخط الفاصل بين حفظ السلام وإنفاذ السلام. وعلاوة على ذلك، إدراكا منا للأثر غير المتناسب للنزاعات على النساء والفتيات والأطفال، ندعو إلى إدماج خدمات حماية قوية في جميع البعثات. ويشمل ذلك التنفيذ الكامل لنشرة الأمين العام بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وإنشاء آليات أقوى للمساءلة. ويجب أيضا أن تكون النساء والشباب محور عمليات السلام والعدالة الانتقالية وجهود بناء السلام المحلية.

ويتطلب التصدي لتزايد انعدام الثقة والمقاومة تجاه عمليات السلام أن تعمل البعثات بشفافية وأن تتمسك بأعلى معايير السلوك. ويجب ضمان المساءلة ليس عن الانتهاكات التي يرتكبها حفظة السلام فحسب، بل أيضا عن الجرائم المرتكبة ضدهم. ومن الأهمية بمكان تعزيز التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات والدول المضيفة للنهوض بتنفيذ القرار 2589 (2021).

وفي الختام، تؤكد سيراليون من جديد التزامها بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حفظ السلام الفعال والمسؤول والتحويلي. وسنواصل المساهمة في تشكيل مستقبل عمليات السلام على أساس التضامن والشراكة والاستراتيجيات المتمحورة حول الإنسان. ونتطلع إلى نتائج الاجتماع الوزاري القادم المعني بحفظ السلام في برلين باعتباره فرصة لتعميق الالتزامات الجماعية ورسم مسار جريء وموحد للمضي قدما.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أتقدم بالشكر للرئاسة الدانمركية، ولكم خاصة، معالي الوزير راسموسن، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة وترؤسها. كما نشكر الأمين العام على إحاطته الثاقبة والسيدة جينا روسو على العرض الذي قدمته. ونود أيضا أن ننضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الإشادة بجميع أصحاب الخوذ الزرقاء على التضحيات الكبيرة التي يقدمونها لصون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

ونعتبر هذا النقاش الدائر حول مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وقدرتها على التكيف مسألة مهمة للمجلس وللمجتمع الدولي، لا سيما في سياق تواجه فيه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحديات هائلة. وقد حدد ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) بالفعل التوجه العام من خلال الطلب الموجه إلى الأمين العام بإجراء استعراض بشأن مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولذلك فإننا نتطلع إلى تلقي التقرير الخاص بذلك الاستعراض. كما نؤكد، ونحن نستعد للاجتماع الوزاري لحفظ السلام في برلين الذي سيعقد في أيار/مايو المقبل، على أهمية اغتنام جميع الفرص الممكنة لبناء رؤية موحدة لما سيكون عليه مستقبل عمليات حفظ السلام، خاصة فيما يتعلق بالقدرة على التكيف مع عالم متغير.

وعلى الرغم من إيمان الجزائر بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تظل أداة هامة تحت تصرفنا في جهودنا الجماعية لصون السلام والأمن الدوليين، فإنها ترى أن هذه العمليات بدأت تظهر حدود قصورها وتظهر أنها تتطلب إجراء تعديلات هامة من أجل الاستجابة بشكل سليم للتحديات الجديدة. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، يجب تبسيط الولايات الممنوحة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتوجيه تركيزها إلى المسائل الأساسية، دون إغفال السبب الرئيسي لوجود البعثات وتحديد نقطة النهاية في وقت مبكر. إننا نشهد، في بعض الحالات، ما يمكن وصفه بولايات يبدو شكلها شبيها بشجرة عيد الميلاد، يتم بموجبها تكليف بعثات الأمم المتحدة بعدد هائل من المسؤوليات، مما يعيق قدرتها على القيام بمهام مركزة ومحددة الأهداف.

ثانياً، تأتي القدرة على التكيف من خلال القدرة على جمع المعلومات ذات الصلة من الميدان. إن تزويد جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام – دون أي استثناءات متحيزة – بعنصر قوي لحقوق الإنسان وحماية المدنيين، ضرورة لتحسين عمل بعثات الأمم المتحدة في الميدان، من خلال رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. ومع ذلك، لطالما ألقى علينا بعض الشركاء في مناسبات عديدة محاضرات عن الأهمية الاستراتيجية لرصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وعن ضرورة التمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ولكن من الغريب أنه عندما يتعلق الأمر ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، على سبيل المثال، فقد فوجئنا ودهشنا من صمت هؤلاء الشركاء. ويبعث هذا الموقف برسالة مفادها أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، كاستثناء غريب بين جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المنتشرة في أفريقيا، يجب أن تغض الطرف ببساطة عن حالة حقوق الإنسان في إقليم الصحراء الغربية.

ثالثاً، إن الشراكات ضرورية لتعزيز قدرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على التكيف. ونصر على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وهو شريك موثوق به في ذلك الصدد. والاعتقاد السائد في أفريقيا هو أن اتخاذ القرار 2719 (2023) يمثل خطوة أولى هامة نحو الوصول الكامل إلى إمكانية تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن هذه الخطوة وحدها غير كافية ويجب أن تتبعها جهود كبيرة لإعطاء شكل ملموس للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وضمان تنفيذه بفعالية. وينبغي اغتنام المناقشات المقبلة بشأن تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال لإرسال الرسالة الصحيحة، ويبدو أن تطبيق النموذج الهجين المطروح في القرار 2719 (2023) على تلك الحالة الأولى في الصومال هو الحل الوحيد القابل للتطبيق في الوقت الراهن.

رابعاً، تأتي القدرة على التكيف من خلال زيادة تعزيز الحلول السياسية وإدخال بُعد بناء السلام في ولاية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن الضروري أن تتمسك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بأولوية الحوار واحترام القانون الدولي وحق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي في تقرير المصير، كجزء من الجهود السياسية في الميدان. كما أن بناء المؤسسات الوطنية ومواءمتها مع الأولويات الوطنية، بالتعاون الوثيق مع البلد المضيف، يجب أن يوجه عمل عمليات الأمم المتحدة.

وختاماً، أود أن أؤكد مجدداً التزام الجزائر بدعم عمل عمليات الأمم المتحدة للسلام من خلال وضع خبرتها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين تحت تصرف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للوزيرة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا.

السيدة ماينل – رايزنغر (النمسا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف لي أن أشارك في هذه المناقشة الرفيعة المستوى الجديرة بالاهتمام حقاً وأن أستمع إلى جميع الإسهامات.

يُشرفني أن أخاطب المجلس على خلفية عالم متغير – عالم تتعرض فيه المبادئ الأساسية لنظامنا الدولي لتحديات متزايدة وعالم يسوده شعور بعدم اليقين ويعاني من انعدام الأمن المتزايد وتزداد فيه الاحتياجات الإنسانية باطراد. وقد رأينا ذلك في أوكرانيا، حيث تشن روسيا حرباً عدوانية شاملة غير قانونية وغير مبررة على جارتها، منتهكة بذلك ميثاق الأمم المتحدة ومتسببة في معاناة مستمرة منذ سنوات لجميع السكان. وكما شاهدت بنفسي قبل 10 أيام في كييف، فإن الأوكرانيين يريدون السلام ويستحقونه، ولكن يجب أن يكون سلاماً شاملاً وعادلاً ودائماً على أساس مبادئ الميثاق والقانون الدولي. ويجب ألا يكون سلاماً يمليه المعتدي أو طرف ثالث. وستكون فيينا مستعدة دائماً لتكون مركزاً للحوار من أجل تحقيق هذا السلام.

ولا يقتصر انعدام الأمن المتزايد هذا على أوروبا. ونرى ذلك يتكشف في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط، حيث أدى الهجوم الإرهابي المروع الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والذي أدينه بشدة، إلى الزج بالمنطقة بأكملها في نزاع مدمر. وجميع الضحايا الأبرياء في ذلك النزاع يستحقون تعاطفنا. لقد قُتل عشرات الآلاف من الأشخاص. ويعاني سكان غزة من حالة إنسانية لا يمكن وصفها إلا بالكارثة. ولا تزال حماس تحتجز العديد من الرهائن بشكل غير قانوني في ظروف مروعة. إن الشرق الأوسط بحاجة إلى سلام شامل وعادل ودائم قائم على أساس حل الدولتين وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، حيث تعيش دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، على أن تكون غزة جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية. ونرى أيضاً أهوال النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي السودان، حيث أدى العنف المستمر إلى أزمة إنسانية ذات أبعاد غير مسبوقة؛ وفي هايتي، حيث دفعت العصابات الإجرامية البلد بأكمله إلى حافة الهاوية؛ وفي أفغانستان، حيث تُحرم النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية. ونرى أيضاً انعدام الأمن عندما تحوّل التوترات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية انتباهنا عن التهديدات الوجودية في عصرنا – أزمة المناخ والذكاء الاصطناعي المنفلت، بينما تتحول التنمية المستدامة إلى فكرة ثانوية.

لا يمكننا أن نقبل العيش في عالم يفعل فيه الأقوياء ما يشاءون ويقاسي الضعفاء بقدر ما يُفرَض عليهم من معاناة. ويجب أن نتمسك بمبادئ سيادة القانون. ويجب أن نحمي النظام الدولي القائم على القواعد، والذي بُني على رماد الحرب العالمية الثانية بعد أهوال الجرائم البشعة متمثلة في محرقة اليهود. وفي عالم اليوم، نحن بحاجة إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى ويتحمل أعضاء المجلس مسؤولية خاصة في هذا الصدد. وأود أن أقتبس من سبايدر مان (الرجل العنكبوت) في قوله إن القوة العظيمة تقترن بمسؤولية كبيرة. ولذلك، فقد جئت إلى هنا، بعد ثلاثة أسابيع فقط من تولي منصب وزير خارجية النمسا، لأؤكد من جديد دعمنا للأمم المتحدة ولتعددية الأطراف الفعالة ولعالم لا يعلو فيه صوت القوة على صوت الحق، بل تسود فيه سيادة القانون – وهي أفضل أمل للعالم في حماية مستقبلنا المشترك والحريات الفردية لكل واحد منا.

لا توجد منظمة مثالية. ولذلك، فإنني أؤيد جهود الأمين العام غوتيريش لجعل الأمم المتحدة صالحة للغرض الذي أنشئت من أجله: نعم لإصلاحها، لا لاستبدالها. ولهذا السبب، يجب علينا جميعاً أن نعمل

بجد معاً للوفاء بوعود ميثاق الأمم المتحدة. وعمليات السلام ليست استثناءً؛ فقد كانت وستبقى لبنة أساسية في الإدارة المتعددة الأطراف للأزمات. وكإسهام في السلام والأمن الدوليين، خدم 000 100 نمساوي في صفوف قوات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم منذ عام 1960، بما في ذلك ضمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفي منطقة البلقان الغربية وفي إفريقيا، حيث يساعدون في حماية المدنيين والحفاظ على السلم ومراقبة اتفاقات وقف إطلاق النار. وسنظل شريكاً موثوقاً به في هذا الصدد. بغية تكييف عمليات السلام مع تحديات عصرنا، وهي مقولة سمعناها كثيرا، يجب أن يكون لدى الأمم المتحدة مجموعة أدوات مرنة لعمليات السلام.

أولا، يجب أن نعتمد نهجاً كليا إزاء السلام. فالسلام ليس مجرد غياب الأعمال العدائية بل هو بناء مجتمعات عادلة ومزدهرة وشاملة للجميع ونسيج اجتماعي مستدام. وهذا الأمر يستلزم معالجة العوامل الكامنة وراء النزاع، مثل الوصول إلى الموارد الشحيحة، وكذلك عدم المساواة والفقر وتغير المناخ وانتهاكات حقوق الإنسان. ومن شأن تزايد النزعة الحمائية تأجيج مخاطر نشوب نزاع من هذا القبيل. كما يجب ألا ننظر إلى السلام من خلال عيون الرجال وحدهم. وبدلاً من ذلك، يجب علينا إشراك النساء والفتيات بشكل كامل وهادف في جميع مراحل عمليات السلام.

ثانيا، لا يمكن لعمليات السلام أن تنجح إلا إذا كانت هناك حلول سياسية أساسية. ولا يمكنها حفظ السلام ما لم يكن سلام للحفاظ عليه. ولطالما أعطت النمسا الأولوية للحوار والوساطة في سياستها الخارجية. وسنواصل بذل مساعينا الحميدة. وستظل فيينا، باعتبارها موقعاً لأحد مقرات الأمم المتحدة، مكانًا لصياغة السلام وتعزيز الحوار، بما في ذلك من خلال تيسير المحادثات خلف الأبواب المغلقة.

ثالثا، تدعو النمسا إلى نظام جديد من تعددية الأطراف المترابطة من خلال تعزيز الشراكات. وفي الوقت الذي تحافظ فيه الأمم المتحدة على دورها القيادي، يجب أن تصبح الأمم المتحدة مترابطة وأكثر تكاملاً مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجامعة الدول العربية، على سبيل المثال لا الحصر. ويشكل القرار 2719 (2023)، بشأن تعزيز شراكة المنظمة مع الاتحاد الأفريقي، خطوة مهمة في هذا الاتجاه، نؤيدها بالكامل.

إن السؤال المطروح ليس ما إذا كانت هناك حاجة إلى تعددية الأطراف، بل كيف يمكننا تكييفها لتلبية احتياجات عالمنا المتغير. وعلينا تحقيق أهدافنا. وأنا متأكدة من ذلك. وأود أن أؤكد أن النمسا ستظل نصيرة لتعددية الأطراف – نصيرة لنظام متعدد الأطراف يظل فعالاً وقابلاً للتكيف وشاملاً للجميع؛ ونصيرة للحوار الحقيقي والتعاون وإعادة بناء الثقة التي تشتد الحاجة إليها؛ ونصيرة لسيادة القانون واحترام قواعدنا المشتركة في جميع أنحاء العالم. وعلى أساس هذا الالتزام، تتشرف النمسا بشغل مقعد بالانتخاب في المجلس للفترة من 2027 إلى 2028.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تشيكيا.

السيد كوزاك (تشيكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب تشيكيا عن تأييدها للبيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية:

أود أن أشكر الدانمرك على الفرصة التي أتيحت لي للمساهمة في ضمان قدرة عمليات الأمم المتحدة للسلام على الاستجابة بفعالية للتحديات الحالية.

إن تكييف هذه العمليات مع الواقع الجديد أمر بالغ الأهمية لنجاحها ومساهمتها على المدى الطويل في تحقيق الاستقرار والأمن في مناطق الأزمات في جميع أنحاء العالم. ويجب أن تكون ولايات حفظ السلام محددة بوضوح، ولكن مرنة بما يكفي للتكيف مع تطورات الأوضاع الأمنية والسياسية. وينبغي أن تكون كل عملية جزءًا من استراتيجية دبلوماسي أوسع نطاقا، وليست مجرد تدبير أمني قائم بذاته. ولذلك، ندعم دمج عمليات حفظ السلام مع العمليات الدبلوماسية لضمان إسهام العنصرين العسكري والمدني في إيجاد حلول سياسية طويلة الأجل.

وقد شاركت تشيكيا بنشاط في بعثات سابقة للأمم المتحدة، بما في ذلك بنشر وحدات مخصصة. ونهدف إلى مواصلة مشاركتنا العسكرية والشرطية مع تعزيز دورنا في التخطيط الاستراتيجي وتقييم البعثات وتقديم دعم من خلال إيفاد خبراء مدنيين، وهي أمور ضرورية للحفاظ على السلام.

وتؤكد تشيكيا على المبادئ التالية:

أولا، هناك حاجة إلى تنسيق أقوى مع الشركاء الإقليميين. ويجب أن يكون التنسيق مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرهما منهجيًا وعمليًا وقائمًا على تبادل الموارد والخبرات والمعلومات. وسيضمن تحسين التنسيق دعماً سياسياً وتشغيلياً أقوى.

ثانيا، إن الولايات المرنة ضرورية. ومن الضروري إجراء تقييمات وتعديلات بانتظام لكفالة استجابة عمليات السلام بفعالية وبصورة آنية. فالولايات الثابتة والجامدة بشكل مفرط تعيق استراتيجيات السلام الفعالة.

ثالثا، هناك حاجة إلى بناء القدرات المحلية. ويتطلب الاستقرار أكثر من مجرد الاستقرار الأمني. ويجب أن تدعم عمليات السلام سيادة القانون وأن تحسن الحوكمة وتعزز المشاركة والإدارة الشاملة للجميع من أجل الحفاظ على السلام بعد انسحاب القوات الدولية.

رابعا، هناك حاجة لمكافحة المعلومات الضارة. وغالبًا ما ينتج عدم الثقة في حفظ السلام عن التلاعب بالمعلومات. وينبغي للأمم المتحدة تعزيز الاتصال الاستراتيجي والتواصل المباشر مع المجتمعات المحلية والحملات الإعلامية لتعزيز الثقة والشرعية.

خامسا، من الضروري الالتزام القوي بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولتحقيق السلام الدائم، من الضروري ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للمرأة في جهود بناء السلام وحفظ السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد تشيكيا البيان الذي سيُدلى به باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن.

إننا على استعداد للمساهمة في عمليات سلام متكاملة استراتيجيا وأكثر فعالية وقابلية للتكيف. ومن خلال الجهود المشتركة، يمكننا أن نضمن أن تظل بعثات الأمم المتحدة أدوات مهمة وفعالة للحفاظ على الأمن الدولي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبدوشيف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الدانمركية على تسليطها الضوء على النهج الجديدة لصنع السلام وبناء السلام.

تلتزم كازاخستان التزاماً عميقاً بتوسيع مساهمتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي آذار/مارس، نشرت كازاخستان للمرة الأولى وحدة وطنية لحفظ السلام في إطار قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وفي الآونة الأخيرة، وافق برلمان جمهورية كازاخستان على نشر 430 فرداً عسكرياً في لبنان وقبرص والصحراء الغربية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وأبيي والشرق الأوسط.

تواجه عمليات الأمم المتحدة للسلام الآن مخاطر متزايدة جراء الحرب غير المتماثلة والنزاعات الحضرية والتهديدات الإرهابية التي تهدد قوات حفظ السلام والمدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ومن الضروري وجود وحدة استخبارات مخصصة لتعزيز الإلمام بالحالة وتقييم المخاطر واتخاذ قرارات استباقية من خلال الطائرات المسيرة وصور السواتل والتحليلات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي. ولا يقل عن ذلك أهمية إنشاء قوة رد سريع تابعة للأمم المتحدة، تضم قوات محددة مسبقاً ومزودة بدعم لوجستي على أن تكون جاهزة للانتشار في غضون 72 ساعة خلال الأزمات. وكازاخستان مستعدة للمساهمة بتقديم طائرات مسيرة متخصصة ووحدات طبية وهندسية.

إن نطاق عمليات السلام اليوم يتجاوز القتال والرصد ليشمل سيادة القانون؛ وحقوق الإنسان؛ والمساعدة الإنسانية؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتأمين الانتخابات؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ والإجراءات المتعلقة بالألغام ومنع الجريمة؛ ويجب أن تظل ولايات البعثات واضحة ومرنة وقابلة للتكيف مع الأوضاع المتغيرة، بما يضمن الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام.

ويمكن من خلال تمتين الشراكات الإقليمية مع منظمات مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي الاستفادة من خبرات تلك المنظمات وشرعيتها وحضورها العملياتي. ويتعاون مركز عمليات السلام في كازاخستان مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة لوسط آسيا وأفغانستان، حيث تساعد 18 وكالة من وكالات الأمم المتحدة في توفير تدريب لحفظة السلام يتعلق بالأبعاد السياسية والإنمائية والإنسانية لحفظ السلام. ونعطي الأولوية لإعداد حفظة السلام ليكونوا على قدر من الحنكة السياسية والوعي الثقافي ولتدريبهم على اتباع نهج يركز على الناس، مما يضمن تواصلهم على نحو هادف مع المجتمعات المحلية والقادة والمجتمع المدني. ويجب أن يشمل التدريب كلاً من التهديدات القتالية، مثل الإرهاب والجرائم الإلكترونية والمسؤوليات الأوسع نطاقاً لحفظ السلام الحديث.

كما أن كازاخستان ملتزمة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وزيادة مشاركة المرأة في حفظ السلام لتعزيز فعالية البعثات.

ولكفالة استمرارية العمليات وتعزيز المكاسب، ندعو إلى توفير تمويل طويل الأجل يمكن التنبؤ به. ومن الضروري تعزيز الرقابة والمساءلة والتحقيقات المستقلة لضمان النزاهة وفرض الانضباط والحفاظ على ثقة المجتمعات المحلية.

ولا تزال كازاخستان ملتزمة بالعمل مع الشركاء الدوليين لاستنباط حلول استراتيجية للتحديات الحالية والمستقبلية في عالم متطور.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد دانغور (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نغتنم هذه الفرصة لنهنئ الدانمرك على ترؤسها مجلس الأمن لهذا الشهر. ونثني على الرئاسة الدانمركية لعقدها هذه المناقشة المفتوحة رفيعة المستوى التي تأتي في الوقت المناسب لمواصلة النقاش حول تعزيز القدرة على التكيف في عمليات الأمم المتحدة للسلام الحالية والمستقبلية، والتي نتفق جميعاً على أنها تمر بمنعطف. وتؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي ستدلي به أوغندا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. كما نعرب عن امتناننا للأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الحماسية حول الجهود المستمرة التي تبذلها عمليات الأمم المتحدة للسلام، ولا سيما عمليات حفظ السلام، في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

لا تزال عمليات الأمم المتحدة للسلام مهمة، وهي آلية رئيسية لصون السلام والأمن الدوليين وسط تحديات أمنية عالمية لا تعد ولا تحصى ومتعددة الأوجه في بعض الأحيان. وتستلزم هذه التحديات استجابات متعددة الأطراف لتحسين أداء وفعالية عمليات السلام.

وتتمثل مهمتنا في العمل كفريق واحد لوضع استراتيجيات جديدة ونهج مبتكرة، عند الضرورة، لمواجهة التحديات العابرة والدائمة التي قد تؤثر على عمليات السلام. ولهذا السبب، تود جنوب أفريقيا أن تتشاطر الآراء التالية:

تتوقف فعالية ونجاح عمليات السلام في المقام الأول على طابع الولايات التي يقررها مجلس الأمن والإرادة السياسية لأطراف النزاع. ومن الضروري ألا تكون ولايات عمليات السلام واقعية وقابلة للتحقيق فحسب، بل أن تكون أيضا ذات أهداف استراتيجية واضحة تأخذ بعين الاعتبار البيئة العملياتية. وبالنظر إلى أن موافقة الدول المضيفة مبدأ أساسي في عمليات الأمم المتحدة للسلام، فمن الضروري أن تؤخذ مطالب الدول المضيفة بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات بشأن الولايات وتنفيذها.

ويمكن أن تعوض عمليات الانتشار التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إذا أذنت بها الأمم المتحدة ودعمتها وفقا لذلك، عن القيود التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأن تكمل دور المنظمة في صون السلام والأمن. وقد اتضح ذلك من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال/بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال/ بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم الاستقرار في الصومال، من بين عمليات أخرى. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الشراكات بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية والتعجيل بتنفيذ القرار 2719 (2023).

ينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد من خبراته الثرية والدروس المستفادة وأفضل الممارسات من عمليات السلام السابقة والحالية عند التفويض بعمليات جديدة استجابة للوقائع الجديدة. ونعتقد أن التجارب السابقة توفر أساساً راسخاً لإنشاء عمليات سلام مرنة وقابلة للتكيف وملائمة للغرض. ويكتسي إجراء الأمين العام استعراضا لجميع عمليات الأمم المتحدة للسلام، كما هو مطلوب في ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، أهمية محورية في توفير توجيهات إضافية للدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بشأن مستقبل جميع عمليات الأمم المتحدة للسلام، سواء البعثات السياسية الخاصة أو عمليات حفظ السلام.

وتُبرز عمليات الخفض التدريجي والانسحاب الأخيرة لبعض عمليات السلام الحاجة إلى التخطيط المبكر للطوارئ واتباع نُهج متكاملة لإدارة المراحل الانتقالية. وثمة رغبة قوية في دمج أنشطة بناء السلام المصممة خصيصاً في جميع مراحل عمليات السلام. وسيساعد هذا النهج الدول المضيفة في الحفاظ على السلام بعد انسحاب عمليات السلام.

وفي ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، لا بد أن عمليات السلام ستحتاج إلى الاستفادة من التكنولوجيات ذات الصلة لتعزيز عملياتها. ولن يتطلب هذا النهج المتطور استخدام التكنولوجيات ذات الصلة فحسب، بل سيتطلب أيضاً نشر موظفين مهرة على امتداد النطاق الجغرافي الذي توجد فيه عمليات سلام تابعة للأمم المتحدة.

وبصورة أساسية، يجب توفير الموارد الكافية والمستدامة لعمليات السلام لكي تتكيف باستمرار وتكون فعالة. وينبغي أن تراعي مبادرة "الأمم المتحدة 80" التي أُطلقت مؤخراً، والتي تدعو إلى ثقافة الكفاءة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك احتواء التكاليف، مطالب الدول المضيفة والمهام المتزايدة باستمرار لعمليات الأمم المتحدة للسلام.

وفي الختام، نؤكد أن منع نشوب النزاعات لا يزال هو الوسيلة الأكثر فعالية من حيث التكلفة للحفاظ على السلام والأمن العالميين واستدامتهما. وفي نهاية المطاف، ستعتمد قدرة عمليات الأمم المتحدة للسلام على التكيف على وحدة مجلس الأمن. ومن جانبنا، ستواصل جنوب أفريقيا المشاركة بنشاط في المحافل المعنية لتعزيز عمليات الأمم المتحدة للسلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على ثلاث دقائق لتمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد برابوو (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أود أن أشكر الأمين العام ومقدمة الإحاطة على أفكارهما الثاقبة.

تجسد عمليات حفظ السلام الروح الأساسية لميثاق الأمم المتحدة – أي التزامنا الجماعي بالسلام الدائم. فهي تُيسر الانتقال من النزاع إلى السلام، وتصبح منارة الأمل للمجتمعات المتضررة. بيد أن حفظة

السلام غالباً ما لا يُقدرون حق قدرهم، مع تزايد الولايات المعقدة والتوقعات المتزايدة التي لا تقابلها في كثير من الأحيان الموارد والدعم الذي يستحقونه.

ومع تطور الحالة الأمنية العالمية، يجب علينا جميعا الاستثمار في تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام لضمان بقاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ذات مصداقية وفعالة وقادرة على التكيف مع الحقائق الجديدة والتحديات المعقدة. ويتطلب ذلك أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر ملاءمة للغرض المنشود ولمواجهة التحديات وتحقيق النجاح. أود أن أوضح الأمر.

أولاً، تتطلب عمليات الأمم المتحدة ل لحفظ السلام الملائمة على نحو أفضل للغرض المنشود ولايات واضحة وواقعية وقابلة للتحقيق، وليس ولايات تثقل كاهل البعثات بمهام إضافية غالباً ما تكون منفصلة عن التحديات الأساسية في الميدان. ويجب على مجلس الأمن أن يضمن أن تسترشد الولايات حقاً بالواقع في الميدان، وذلك بالتشاور الوثيق مع البلدان المضيفة، فضلاً عن البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ويمكن للمجلس، من خلال اتخاذ قرارات مستنيرة، أن يتجنب المصالح السياسية الضيقة التي يمكن أن تضر بمصداقية عمليات حفظ السلام.

ثانياً، يجب أن نضمن أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر ملاءمة لمواجهة التحديات. فعمليات حفظ السلام تواجه تهديدات متزايدة من جراء الإرهاب والهجمات السيبرانية وحملة التضليل الإعلامي. ولكي تظل عمليات حفظ السلام فعالة، يجب أن تدمج استخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل تحسين الإلمام بالأحوال السائدة والفعالية التشغيلية. وسيساهم ذلك أيضاً في سلامة حفظة السلام، خاصة عندما يعملون في بيئة عالية الخطورة. وينبغي أن يكون المجلس قادراً على التنفيذ الكامل للتحول الرقمي وصقل مهارات أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإكسابهم مهارات جديدة.

ثالثاً، يجب علينا أن نسعى جاهدين من أجل أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قادرة على تحقيق النجاح. ويجب استدامة ما يقدم لعمليات حفظ السلام من دعم وموارد. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يعزز المجلس شراكاته مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى وأن يشجع على زيادة التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. ف هذا التعاون سيعظم استخدام الموارد، من خلال الاستفادة من المعرفة والمهارات المتنوعة وضمان استخدام جميع الأدوات لمواجهة التحديات في الميدان.

يعتمد مستقبل السلم والأمن الدوليين على قدرتنا على التكيف والابتكار وتعزيز هيكل الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتقف إندونيسيا على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء لضمان أن يظل حفظ السلام منارة للأمل ومحفزاً للسلام وأداة للاستقرار في عالم متزايد التقلب.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الدانمرك على تنظيم هذه المناقشة الهامة التي جاءت في وقتها المناسب، تحت قيادتكم القديرة، سيدتي الرئيسة. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

أولاً وقبل كل شيء، نود أن نُعرب عن تقديرنا لحفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم في سعيهم من أجل السلام هذا العام. إن تضحياتهم تذكير مهيب بالمخاطر التي يواجهها من يخدمون تحت راية الأمم المتحدة.

تنعقد هذه الجلسة في الوقت المناسب تماماً، إذ أنها ستمهد الطريق للمناقشات الهامة التي من المتوقع أن تجرى بشأن مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الاجتماع الوزاري الذي سيعقد في برلين في مايو/أيار. وعلى مدى أكثر من 75 عاماً، قامت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بدور حيوي في تعزيز الاستقرار ودعم اتفاقات السلام وحماية المدنيين. وقد ساهمت تركيا بفخر في تلك الجهود.

والآن يتحتم علينا جميعاً أن نضمن أن يظل حفظ السلام مواكباً وقادراً على الاستجابة للتحديات المتطورة التي تواجه السلام والأمن العالميين. ولا يمكننا الاستمرار في العمل كالمعتاد، لاسيما عندما يخضع المشهد الدولي لتحولات عميقة، وتُنشر بعثات حفظ السلام بشكل متزايد في بيئات متعددة الأبعاد وعالية المخاطر. كما لا يمكننا أن نطالب بالمزيد من عمليات حفظ السلام بتوسيع ولاياتها دون توفير الموارد اللازمة.

يجب أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مدعومة بإرادة سياسية حقيقية إذا ما أرادت تحقيق ولاياتها. لقد رأينا مراراً أن عمليات الأمم المتحدة للسلام تحقق أفضل النتائج عندما يكون هناك التزام قوي من جميع الجهات الفاعلة المعنية. وهنا بالتحديد يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بدوره الأساسي في الوفاء بمسؤوليته الرئيسية.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا تتعلق فقط بالتدخلات العسكرية أو التقنية. فالخبرة الواسعة للمنظمة في هذا المجال تبين لنا بوضوح أن السلام الدائم يتحقق من خلال الحلول السياسية. ولذلك، يجب أن تصبح أسبقية الاعتبارات السياسة مبدأً توجيهيا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا السياق، تستحق الوساطة دوراً محورياً وينبغي الاستفادة منها على نطاق أوسع، ليس فقط للوصول بالنزاعات إلى نهايات سياسية سلمية، بل أيضاً لمنع ومعالجة أسبابها الجذرية.

وسيستمر التزام تركيا القوي بالوساطة والدبلوماسية الوقائية دون انقطاع. فتجربتنا تؤكد أن الوساطة، عند استخدامها بشكل هادف وفي الوقت المناسب، يمكن أن تمنع التصعيد وتعزز السلام الدائم.

كما يجب أن يظل بناء السلام عنصراً داخلياً في عمليات السلام. فبمجرد أن يترسخ السلام في الميدان، يجب أن نقلل من خطر الانتكاس ونرسي أسساً متينة للسلام المستدام. ويشمل ذلك دعم الحوكمة الشاملة وبناء القدرات المحلية والتعافي الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، فإننا نشهد تقلص الموارد المخصصة للتنمية والمساعدات الإنسانية. وهذا يزيد من أهمية الحفاظ على التركيز على مرحلة بناء السلام. ولا يمكننا المخاطرة بفقدان التقدم الذي حققناه.

وفي الختام، نرحب بفرصة المساهمة في الاجتماع الوزاري القادم في برلين، وفي استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وفي الجهود الأوسع نطاقاً من أجل ضمان أن تظل عمليات الأمم المتحدة للسلام صالحة للغرض المنشود في عالم متغير. ونحن على استعداد للاستمرار في المشاركة بشكل بنّاء، لمشاركة تجاربنا ودعم المبادرات التي تعزز فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومرونتها وشرعيتها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد مصر البيان الذي سيدلي به ممثل أوغندا نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وأُعرب عن تقديري العميق لصديقتي العزيزة، السيدة جينا روسو، على إحاطتها الممتازة.

وباعتبار مصر واحدا من أكبر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وأحد الميسرين المشاركين في الاستعراض القادم لهيكل بناء السلام، فإنها تؤكد من جديد أن عمليات السلام لا تزال أدوات فعالة للأمم المتحدة في تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك، فإننا ندرك التحديات المستمرة والتهديدات المتزايدة في هذا الصدد. ولذلك نعتقد أنه من الضروري أن يركز الاستعراض المقبل الذي ستجريه الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، الذي أذن به ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، على نهج نشط وفعال وتعاوني سيعزز من قدرة عمليات حفظ السلام على التكيف، خاصة من خلال ما يلي.

أولاً، يجب على مجلس الأمن أن يجتهد في صياغة ولايات واضحة ومركزة ومتسلسلة ومحددة الأولويات وواقعية وقابلة للتحقيق. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الأمم المتحدة ضمان زيادة الاستثمار في القدرات الكافية، بما في ذلك الموارد البشرية واللوجيستية والمالية، حتى تتمكن البعثات من مواجهة التهديدات المعقدة والمتعددة الأبعاد.

في هذا السياق، نتطلع إلى انعقاد اجتماع برلين الوزاري لحفظ السلام كفرصة لمناقشة مستقبل حفظ السلام وكيفية جعله أكثر تكيفا، ولمعالجة الثغرات من حيث القدرات.

ثانيا، يساورنا القلق إزاء التحديات المستمرة التي تواجه تمويل عمليات الأمم المتحدة لدعم السلام ونؤكد على أن جميع الدول الأعضاء واجب جعل مساهماتهم المالية كاملة وفي وقتها ودون شروط بغرض ضمان استدامة ونجاح جهود حفظ السلام.

ثالثا، هنالك حاجة للعمل على بناء الثقة والشراكة مع البلدان المضيفة وتعزيز الملكية والريادة الوطنية والمحلية. وعلاوة على ذلك، يجب إدارة التوقعات فيما يتعلق بطبيعة وأهداف أنشطة بناء السلام التي صدر بها تكليف والتي يمكن أن تضطلع بها عمليات الأمم المتحدة للسلام طوال دورة حياة البعثة من خلال استراتيجيات اتصالات استراتيجية قوية لمواجهة التضليل الإعلامي والتضليل وخطاب الكراهية المنتشر على نطاق واسع الذي يستهدف قوات حفظ السلام على الصعيد العالمي.

رابعا، ندرك التحديات المرتبطة بالعمليات الانتقالية ونشجع الأمانة العامة وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والمنسقين المقيمين وفرق الأمم المتحدة القطرية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة على العمل بشكل وثيق مع الدول المضيفة لضمان أن تأخذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية المتعلقة بالعمليات الانتقالية في الاعتبار أولويات البلد المضيف واستعداد الحكومات المضيفة وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين بهدف الحفاظ على مكاسب السلام والتشجيع على إحراز المزيد من التقدم.

خامسا، من المهم أن توضع مخططات التمويل الانتقالية في مرحلة مبكرة. وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة إلى التمويل الكافي لدعم أنشطة بناء السلام خلال العمليات الانتقالية وعبر دورة حياة عمليات حفظ السلام. ونحيط علما، مع ذلك، بالطلبات المتزايدة التي يتلقاها صندوق بناء السلام نتيجة المرحلة الانتقالية لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وإغلاقها ونشجع صندوق بناء السلام على تكثيف جهوده لمعالجة تلك الطلبات بشكل ملائم وجعلها أولوية بشكل منسجم.

سادسا، نؤكد على أن لجنة بناء السلام يجب أن تؤدي دورا حيويا في دعم البلدان خلال العمليات الانتقالية لعمليات حفظ السلام وبعدها، بالتعاون مع نظام الأمم المتحدة بأكمله وبالتماشي التام مع المسؤولية والاحتياجات الوطنية.

سابعا، أدت لجنة بناء السلام دورا هاما في السياقات الانتقالية السابقة، ولذلك، نشجع الدول المضيفة على استخدام لجنة بناء السلام بشكل أفضل كمنصة لمشاركة الخبرات والممارسات الفضلى والدروس المستفادة. وفي هذا السياق، نثني على النصيحة التي قدمتها اللجنة لمجلس الأمن قبل هذه المناقشة المفتوحة، ونؤيد محتواها الغني.

أخيرا، نؤكد على أهمية التعاون الوطيد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، بموجب القرار 2719 (2023)، مع الإقرار بأهمية تعزيز الشراكة الوطيدة والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي بغرض ضمان استراتيجيات سياسية وتنفيذية متناسقة لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي برخصة من مجلس الأمن. ونعترف، في هذا الصدد، بسياسة الاتحاد الأفريقي المراجعة لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، كإطار لدعم البلدان الأفريقية الخارجة من نزاعات.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلَّمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أحذو حذو زملائي في شكر الأمين العام، والسيدة روسو على إحاطتيهما. وأرحب بهذه المناقشة بشأن مستقبل عمليات السلام، في ظل رئاسة الدانمرك للمجلس.

وبالنسبة للنساء والرجال المنتشرين في الميدان، فهذه ليست مناقشة نظرية. ولذلك أود أن أبدأ بالإشادة بالخوذ الزرق الذين يعملون يوما بعد يوم لحفظ السلام. وقلوبنا مع أولئك الذين فقدوا أرواحهم أو أصيبوا أثناء أداء واجبهم، ومع أسرهم، على وجه الخصوص.

وكما سمعنا للتو، حفظ السلام في مفترق طرق. أود أن أعرض ثلاث مناطق للتفكير.

أولا، كما قال الآخرون، تبقى عمليات السلام أداة أساسية، لكن التكيف المستمر ضروري. وقد جعلتنا ولايتنا الأخيرة كعضو منتخب في المجلس، أكثر إدراكا بالتحديات التي تواجه العمليات المتعددة الأبعاد. وهذا يعني في رأينا إعادة تركيز ولايات هذه العمليات على الأنشطة التي تتمتع فيها الأمم المتحدة بميزة نسبية. وفي حالات أخرى، يمكن إقامة شراكات مع المنظمات والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد أثبت المجلس باعتماده القرار 2719 (2023) قدرته على الابتكار والتكيف. ولدي ذكريات حارة عن المناقشات غير الرسمية التي جرت بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خلال معتكفنا في

تشرين الأول/أكتوبر، وأشجع المجلسين على مواصلة هذا الحوار. كما يجب ضمان الحفاظ على معايير الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ويجب أن تظل حماية المدنيين في صلب الولايات.

ثانياً، من أجل التكيف مع الحقائق على أرض الواقع، يجب أن يكون لدى المجلس أكبر عدد ممكن من الخيارات ويجب أن يستخدم الموارد المتاحة له على أفضل وجه ممكن. وينطبق ذلك أيضًا على لجنة الأركان العسكرية، التي يبدو أن خبرتها غير مستغلة بشكل كافٍ في الوقت الحالي. وينبغي أن يتضمن تقرير الأمين العام المقبل الذي سيصدر بتكليف من ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) مقترحات مبتكرة للتكيف. ويمكنها أن تستفيد من الدراسة المستقلة التي أجراها الممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد القاسم وان، الذي يقترح نهجًا نموذجيًا. يمكن مواءمة هياكل القيادة في المقر وفي البعثات بشكل أفضل مع تنفيذ الولايات المستقبلية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقييم الأخير لمكتب الشؤون العسكرية ونؤيد استنتاجاته.

ثالثاً، يجب نشر البعثات لدعم الحلول السياسية للنزاعات، كما سمعنا، وبالتالي يجب أن تستفيد من تفويض مصاغ بوضوح لهذا الغرض. فوحدة المجلس ضرورية لمصداقية عمليات السلام، ولقبولها على أرض الواقع، ولنجاحها في نهاية المطاف. من الضروري دعم الدول المضيفة والعمليات السياسية الجارية، سواء على المستوى الوطني أو المحلي. ويجب أن تحظى البعثات السياسية الخاصة ودعم الحالات الانتقالية باهتمام متجدد. ويجب تصميم ولاياتها ومواردها وتخصيصها بطريقة تضمن استمرارية جهود بناء السلام.

فعمليات السلام تعبير عن التضامن الهام بين الدول وقد أثبتت جدارتها. ومع تطلعنا إلى الاجتماع الوزاري في برلين واستعراض عمليات السلام، لدينا الفرصة لإعادة تأكيد التزامنا بالسلام وتوفير الموارد اللازمة. وستواصل سويسرا دعم عمليات السلام بالأفراد والتمويل والتدريب والخبرة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أرحب بعقد هذه المناقشة في الوقت المناسب، بعد بضعة أشهر فقط من اعتماد ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، الذي يحدد الالتزامات الرئيسية لتكييف عمليات السلام مع تحديات اليوم، وبعد دورة اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التي لم تتوصل إلى توافق في الآراء. إن التنسيق الفعال بين الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات السلام أمر لا غنى عنه لنجاحها. وهي الطريقة الوحيدة لوضع استراتيجيات سياسية شاملة تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات.

وبالنسبة لإكوادور، فإن ازدياد المعلومات المضللة وآثارها السلبية على أداء وسلامة الأفراد المنتشرين في عمليات السلام أمر مثير للقلق بشكل خاص. والمعلومات المضللة خطر عالمي يقوض الثقة في المجتمعات، وفي نهاية المطاف، يقوض السلام. وستعتمد قدرة عمليات السلام على التكيف إلى حد كبير على قدرتها على إيصال ولايتها وأنشطتها وإنجازاتها وأخطائها بفعالية إلى السكان الذين يتعرضون بشكل متزايد للأخبار المزيفة والشائعات والآراء والأكاذيب التي تُقدم على أنها حقائق. وستظل الاتصالات الاستراتيجية أمراً بالغ الأهمية لإدارة التوقعات ومكافحة الأكاذيب وبناء الثقة بين بعثات السلام والمحليات التي تعمل فيها.

علاوة على ذلك، من الضروري أن تكون الولايات واضحة ومحددة الأولويات وواقعية وقابلة للتحقيق، بما يتماشى مع الواقع المحلي. وهذا النهج الذي يتناول كل حالة على حدة أمر أساسي لتحديد الأهداف الاستراتيجية وتحديد أولويات مهام البعثات بوضوح.

كما يجب أن تكون الولايات مدعومة بموارد كافية وبعمليات ومبادرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما في أفريقيا، ولكن ليس فقط في تلك القارة.

والقرار 2719 (2023)، الذي أشارت إليه وفود عديدة، والذي اتُخذ خلال رئاسة إكوادور لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر 2023، خطوة في هذا الاتجاه. ويجب أن تمتلك أيضاً المبادرات المبتكرة، مثل البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في هايتي، التي أذن بها القرار 2699 (2023)، آليات تنسيق مع الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتعلق بتوفير الموارد، ويجب أن تركز ولاياتها على الهدف النهائي، وهو توفير الأمن للسكان.

أخيراً، يجب أن تأخذ الولايات في الحسبان أيضاً الخطر الذي تشكله الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على بعثات حفظ السلام، والتي غالباً ما تشكل الأساس الاقتصادي للنزاعات. فالشبكات الإجرامية تميل إلى الارتباط الوثيق مع الجماعات المسلحة، وكذلك مع المسؤولين الحكوميين والجهات الفاعلة المحلية الذين هم أيضاً الشركاء الذين تعتمد عليهم بعثات حفظ السلام في تنفيذ ولاياتها. وآمل أن تمكّن مناقشة اليوم من إحراز تقدم في بناء عمليات سلام أفضل استعداداً لمواجهة تلك التحديات والمساهمة بفعالية في بناء سلام مستدام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لاتفيا.

السيدة بافلوتا – ديسلاندس (لاتفيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق، وهي إستونيا وآيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وليتوانيا والنرويج وبلدي لاتفيا. ويضاف هذا البيان إلى البيان الذي أدلى به ممثل الدانمرك بصفته الوطنية.

ونرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة ونشكر مقدمي الإحاطات على مشاركتنا رؤاهم.

تشكل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة مهمة لصون السلام والأمن الدوليين. وعلى مدى ثمانية عقود تقريباً، جسدت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة تعددية الأطراف في الممارسة العملية. واجتمع حفظة السلام من جميع أنحاء العالم لتقديم استجابات جماعية للتحديات الدولية. وعززت ولايات ومهام عمليات السلام التطبيق الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ولكن لا يمكن لعمليات الأمم المتحدة للسلام أن تنجح دون الدعم الثابت من مجلس الأمن. ودور مجلس الأمن حاسم في السعي للتوصل إلى حلول سياسية تُصَمَّم العمليات لدعمها.

والقدرة على التكيف هي مفتاح نجاح عمليات السلام. ولضمان استمرار فعالية وأهمية هذه الأدوات، لا بد من مواءمتها مع الحقائق والمتطلبات الحالية. وينبغي أن يتناول استعراض عمليات الأمم المتحدة للسلام المطلوب في ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) عمليات السلام على نحو كلي لضمان

أن تكون لدينا مجموعة أدوات تستجيب للظروف المتباينة والمتغيرة. ولذلك، أود أن أحدد ثلاث أولويات في هذا الصدد.

أولاً، لكي تحقق عمليات الأمم المتحدة للسلام أهدافها، يجب أن تُدمَج بشكل كامل في الجهود الطويلة الأجل على نطاق منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار. والتغلب على النهج الانعزالي أمر في غاية الأهمية. ومنذ البداية، يجب مواءمة عمليات الأمم المتحدة للسلام، عند تخطيطها أو تعديلها، مع محاور عمل الأمم المتحدة الأخرى، مثل المشاركة السياسية والوساطة ومشاريع بناء السلام وبرامج التنمية. ولإدماج عمليات الأمم المتحدة للسلام بفعالية في جهود الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، ينبغي للمجلس أن يتعاون بنشاط مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يوفر استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام الخيارات من أجل تعاون أقوى بين لجنة بناء السلام والمجلس.

ثانياً، ينبغي أن تلبي عمليات الأمم المتحدة للسلام الاحتياجات في الميدان، بما يتماشى مع التطلعات الأمنية للسكان المحليين. وينبغي أن تظل حماية المدنيين مهمة ذات أولوية. وكما تقترح الدراسة الأخيرة حول مستقبل حفظ السلام ونماذجه الجديدة، يمكن أن تساعد النُهج المعيارية في تجنب ولايات البعثات المكلفة والمستنفدة بشدة، وضمان أن تكون عمليات السلام محددة الأهداف ومرنة وملائمة تماماً للوضع الذي تنفرد به. ومن شأن الجمع بين عدة نماذج في حزمة واحدة مصممة خصيصاً أن يعزز أيضا وضوح الأهداف الاستراتيجية للعملية على أساس يومي. ولن يكون هذا النهج المعياري ذا أهمية عند إنشاء عملية سلام فحسب، بل قد يساعد أيضاً في تصميم مراحل مختلفة عبر دورة حياة العملية، بما في ذلك تقليص حجم العملية وانتقالها وخروجها. وعلاوة على ذلك، من الضروري تعزيز التخطيط التشغيلي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك التخطيط للطوارئ.

ثالثاً، يتسم العمل مع الشركاء وأصحاب المصلحة على جميع المستويات بأهمية قصوى لضمان قدرة عمليات السلام على تنفيذ ولاياتها بفعالية. وبالإضافة إلى اتباع نهج استباقي للحفاظ على تأييد الدول المضيفة، ينبغي للأمم المتحدة أيضاً أن تعمل بنشاط أكبر مع الدول المجاورة، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مما قد يؤثر إيجاباً على ديناميات الأمن الإقليمي. ومع التسليم بالميزة النسبية لعمليات الأمم المتحدة للسلام في مختلف السيناريوهات، ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم أيضا جهود حفظ السلام التي تبذلها المنظمات الإقليمية المعنية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. وسيشكل تنفيذ القرار 2719 (2023)، دعماً لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، خطوة حاسمة في هذا الصدد. وينبغي أن تستمع عمليات الأمم المتحدة للسلام، بالإضافة إلى سلطات الدولة، إلى أصوات الجهات الفاعلة المحلية. وينبغي أن تكفل الإدماج الكامل والمتساوي والهادف للمرأة وتمكين الشباب، بما يتماشى مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

في الختام، يجب أن نستفيد من الزخم الحالي لضمان بقاء عمليات الأمم المتحدة للسلام في الطليعة ومواصلة تنفيذ ولاياتها في بيئة دولية متزايدة التعقيد. ويتيح لنا المؤتمر الوزاري للأمم المتحدة المعني بحفظ السلام الذي سيُعقد في برلين واستعراض الأمين العام لعمليات الأمم المتحدة للسلام فرصة رائعة لإنجاز

هذه المهمة. ولتحقيق النجاح، يجب أن تأخذ تلك المداولات في الاعتبار جميع التطورات ذات الصلة، بما في ذلك التقنيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والتحديات التي تواجه سلامة المعلومات. ولن تحدد نتائج هذه الجهود مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام فحسب، بل ستحدد مستقبل الأمم المتحدة ككل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المتبقين على قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00 .

عُلّقت الجلسة الساعة 13/05.